

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٣٢

الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

مرة أخرى يبرز التقرير اختلافات كبيرة في الرأي بشأن قضايا تتصل بتوسيع عضوية مجلس الأمن وبعملية صنع القرار فيه، بما في ذلك على وجه الخصوص، حق النقض. غير أن التقرير يبرز أيضا التقاء أكبر للآراء بشأن قضايا متعلقة بأساليب وشفافية عمله.

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، الأنسة كلارك (بربادوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ١١ و ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/57/2 و A/57/2/Corr.1)

ومما يدعو إلى الإحباط أن تسع سنوات من المناقشات المطولة لم تثمر أي اتفاق حقيقي بشأن أمر في أهمية إصلاح مجلس الأمن. ولكن نظرا إلى أن قضية إصلاح المجلس مركزية لنجاح منظماتنا، بالإضافة إلى فعاليتها بل ووجودها ذاته، فإن عزمنا على متابعة العملية إلى نهايتها لم يتضاءل. ودعونا نتذكر أنه حينما اجتمع قادة العالم هنا خلال مؤتمر قمة الألفية قطعوا التزاما بتكثيف جهودهم من أجل تحقيق إصلاح شامل للمجلس في جميع جوانبه. وتأتي جهودنا من خلال عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية مواصلة لذلك الهدف الجلي الواضح.

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضوية المجلس والأمور المتصلة بهما: تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية

السيد مؤلف (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي في بداية بياني بالإشادة برئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، السيد هانغ سونغ - سو، ممثل جمهورية كوريا، الذي عمل رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية. وفي مهمته تلك، عاونه نائبا الرئيس السفير إنغلفنسون، ممثل أيسلندا، والسفيرة دورانت، ممثلة جامايكا. أشكرهم جميعا على تنسيقهم الممتاز لعمل الفريق. فالتقرير الحالي للفريق العامل هو نتاج جهودهم التي لا تعرف الكلل.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

استبقاء حق النقض على أساس أنه أداة هامة لصنع القرار يحتفظ بها المجلس تحت تصرفه. لكن حق النقض لم يستخدم في حقيقة الأمر إلا من أجل المحافظة على مصالح الأعضاء الذين يتمتعون بذلك الحق.

ومع ذلك، نلاحظ أن هناك اتفاقاً أكبر بين الدول الأعضاء بشأن مسائل تتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن. وقد مكن هذا الاتفاق عدداً أكبر من الدول الأعضاء من المشاركة في المناقشات بشأن قضايا متنوعة، وتوفير معلومات يستفيد منها المجلس في قراراته. لكن القضايا المتعلقة بتوسيع عضوية المجلس وإصلاح أساليب عمله وعمليات صنعه للقرار تشكل أجزاء من كل، ومن الواجب معالجتها وحلها في وقت واحد معاً. حينئذ سيكون لدينا ما تنبأ به.

ومن المهم ضمان علاقات عملية سلسلة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين لمجلس الأمن، نظراً لوجود إمكانية حقيقية لتهميش أعضاء الفئة الأخيرة باستبعادهم من المشاورات بشأن مسائل يسعى إليها سعياً حثيثاً واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين. ومثل هذا الوضع سيثير الريبة حول شرعية القرارات والأعمال التي يتخذها المجلس.

في الختام أود التأكيد مرة أخرى على أن جهودنا النشيطة من أجل إصلاح حقيقي مُجد لا تترزع. وندعو جميع الوفود إلى المشاركة الكاملة في الجهود المستقبلية للفريق العامل المفتوح باب العضوية وغيره من أجل الوصول بهذا الموضوع إلى نهايته، لكي تستطيع جميع الدول - الكبيرة والصغيرة - من تولى المسؤولية الجماعية عن صون السلام والأمن الدوليين.

السيد مورافي (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تعازي العميقة لحكومة وشعب إندونيسيا وأستراليا والبلدان الأخرى التي فقدت رعاياها في

ومن المؤسف أن الالتزامات التي قطعت لم تترجم حتى الآن إلى واقع ملموس من قبل الذين ما زالوا ينظرون إلى مجلس الأمن كناد مقتصر على قلة من البلدان. وبينما قد تكون هناك أسباب مقبولة لتكوين مجلس الأمن بالصورة التي كان عليها عند تأسيسه، فإن حقائق اليوم تفرض تحولا كاملاً في تكوين مجلس الأمن على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. كما تتطلب تلك الحقائق أن نراعي على وجه الخصوص الدور المتزايد للبلدان النامية في الشؤون العالمية.

ويعلن وفدي تأييده الكامل للموقف الذي اعتمده المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، وهو على وجه التحديد، أن عضوية المجلس ينبغي توسيعها من الـ ١٥ عضواً الحاليين إلى ٢٦ عضواً، في كلا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ووفقاً للموقف الذي تعتمده المجموعة الأفريقية، ندعو كذلك إلى تخصيص مقعدين دائمين ومقعدين إضافيين غير دائمين لقارة أفريقيا؛ ونحن مصممون في هذا الصدد.

وتحتاج قضية استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، إلى المراجعة بصفتها جزءاً لا يتجزأ من إصلاح مجلس الأمن. ويتمثل موقف المجموعة الأفريقية في وجوب امتداد حق النقض مبدئياً ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس الموسع، ريثما يُلغى نهائياً ويستبدل بأساليب صنع قرار أكثر ديمقراطية تقوم على مساواة الدول في السيادة.

والإصرار على التوسيع المحدود استناداً على مبررات أن المجلس الموسع بقدر كبير من المحتمل أن يفتقر إلى الفعالية، يعبر عن التصور بأن الآخرين لا يستطيعون الحكم بمعقولية أو التصرف بحزم، وهي حقيقة لا يستطيع إثباتها أي من الوفود التي تقدم هذه المبررات. وبنفس القدر، لا يعالج الداعون إلى الاقتصار على الزيادة في فئة العضوية غير الدائمة سوى جزء من المشكلة. وقد أصرت نفس الوفود على

اللجوء إلى المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، وكذلك اجتماعات الاستعراض الختامي الشهرية المفتوحة، أدت كلها دورا كبيرا في جمع أسرة الأمم المتحدة بعضها مع بعض.

ونحن نرحب بعقد مناقشات مفتوحة لإتاحة مجال أفضل للتفاعل بين أعضاء مجلس الأمن والذين ليسوا أعضاء فيه. وقد ركزت هذه المناقشات القليلة، ولكنها ناجحة، على مواضيع ينبغي لولا ذلك أن تعرض على الجمعية العامة، نظرا لطبيعتها العامة. وقد يثبت في النهاية أن تأثير هذه المناقشات ضار من حيث أنه قد يؤدي إلى تقليص جدول أعمال الجمعية العامة، لا سيما في وقت يبدو أنه يوجد توافق آراء حول ضرورة تعزيز فعالية الجمعية بوصفها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي. ولذلك، نود أن نقترح أن تزايد اجتماعات مجلس الأمن المفتوحة التي ستعقد في المستقبل من تركيزها على القضايا المحددة المعروضة على المجلس.

من الواضح أن تقرير مجلس الأمن يبين حالات النجاح والإخفاق التي سُجلت أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. وقد أثبت المجلس فعاليته بالنسبة لمسألة الإرهاب من خلال العمل الممتاز الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب، بقيادة السفير جيريمي غرينستوك، سفير المملكة المتحدة. ونجح مجلس الأمن أيضا في تيمور الشرقية وأفغانستان وسيراليون. إلا أن جهد المجلس كان أقل فعالية في أفريقيا والشرق الأوسط، على الرغم من أنه أنفق معظم وقته في مناقشة صراعات في هاتين المنطقتين.

ونعتقد أن السبب الرئيسي لفشل مجلس الأمن في هاتين المنطقتين هو الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية في المجلس. وفي كلتا الحالتين شهدنا اعتماد قرارات لم تنفذها بعض أطراف الصراع بالكامل. وفي حالة من هذا القبيل، كان يتعين أن يرقى مجلس الأمن

الهجمات الإرهابية الأخيرة في بالي. ويجدوننا أمل صادق في كفاءة مشول المسؤولين عن هذه المأساة أمام العدالة.

ترحب جمهورية موزامبيق بالمناقشة المشتركة لجدول الأعمال ١١، المعنون "تقرير الأمين العام" وبنجدول الأعمال ٤٠، المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". وفي وقت تُجري فيه الجمعية العامة إصلاحات لتحسين كفاءتها وترشيد أعمالها، يمثل تجميع هذين البندين خطوة في الاتجاه الصحيح.

ويود وفدي أن يشكر ويهنئ رئيس مجلس الأمن، السفير مارتن بلنغا - إبوتو، سفير الكاميرون، على عرضه تقرير المجلس على الجمعية العامة. وأود أيضا أن أهني أسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي على انتخابها لعضوية المجلس لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

ويسرنا أن نلاحظ التحسينات الكبيرة التي أدخلت على صيغة التقرير. ونحن معجبون بصورة خاصة بإدخال تحليل لعمل المجلس أثناء الفترة التي يغطيها التقرير. إن مجلس الأمن يستحق دعمنا في الجهود التي يبذلها لتحسين أساليب عمله. ونحن نشجع أعضاء المجلس على إيلاء مزيد من الاهتمام لآراء عضوية الأمم المتحدة الأوسع.

وبالنسبة لأول خطوة اتخذت، نود أن نرى مزيدا من التحسين في الجزء التحليلي الذي أضيف إلى التقرير لإعطاء معلومات مفصلة عن طريقة تسيير المجلس لأعماله، لا سيما وصف اجتماعات مجلس الأمن، بدلا من مجرد تعدادها، وكذلك مزيدا من المعلومات عن جو المناقشات التي تُعقد والقرارات التي يتم التوصل إليها في المجلس. وسيسهّم هذا في تكوين فهم أفضل لشؤون المجلس، ويسد في نفس الوقت الفجوة بين أعضاء المجلس والذين ليسوا أعضاء فيه. ونعتقد أن افتتاح موقع لمجلس الأمن على الشبكة العالمية وزيادة

أعضاء المجلس على نحو مفتوح وشامل وشفاف، ويفضل أن تتم بمشاركة عضوية المنظمة الأوسع، مما سيعزز مصداقيته بوصفه حارس السلم والأمن العالميين.

لذلك ينبغي أن يكون إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس وجعله يتسم بالشفافية والانفتاح في صميم إصلاحه. وهذا يستتبع معالجة موضوع التكوين الحالي للمجلس ليعبر عن الواقع السائد في المجتمع الدولي. ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال توسيع المجلس. وفي استعراض تكوين مجلس الأمن، لا يصح أن تكون معايير توسيعه تقييدية، بل ينبغي أن تكون تمثيلية وعادلة. ولذلك، لا يجوز أن نسترد بالقوة العسكرية والاقتصادية للمرشحين فقط. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الواجب عناصر أخرى من قبيل السلطة الأدبية والتمثيل الجغرافي النصف. ولذلك، ينبغي أيضا أن ندرك أن البلدان النامية تستحق تمثيلا عادلا في المجلس.

أفريقيا، في التكوين الحالي لمجلس الأمن، هي القارة الأقل تمثيلا، وهذا وضع يتعين تصحيحه. ونكرر الإعراب عن موقف أفريقيا، الوارد في إعلان هراري الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٧، بأن يخصص لقارتنا مقعدان دائمان، بحقوق مساوية لحقوق الأعضاء الدائمين حاليا، وكذلك مقعدان إضافيان غير دائمين. وهذا من شأنه أن يعطي أفريقيا نصيبها العادل في عضوية مجلس الأمن.

إن التخلص التدريجي من حق النقض يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الديمقراطية. وما فتئ حق النقض ميزة انفرادية غير عادلة تقلص شرعية المجلس. وسوء استخدامها، أو التهديد باستخدامها، كاد أن يؤدي إلى شل المجلس وأسهم في تآكل فعاليته. ولذلك، يتفق وفدي مع الوفود التي تصرح بضرورة التخلص التدريجي منه.

إننا نقرب من مرور عقد من النقاش غير المثمر حول إصلاح مجلس الأمن. وقد يكون الوقت قد حان

إلى مستوى المناسبة فيحاول فرض تنفيذ قراراته بالقوة، ولكن الاعتبارات السياسية في المجلس منعت من اتخاذ الإجراء الصحيح. من جهة أخرى فإن الافتقار إلى الإرادة السياسية أدى إلى تأخير اتخاذ إجراء في حالات كان ينبغي أن يتخذ فيها المجلس إجراء فوريا وسريعا - في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، حيث أخفق مجلس الأمن بصورة متسقة في اتخاذ قرارات تتناسب مع التطورات على الأرض. وهذا مهم بشكل خاص الآن حيث بدأنا أخيرا نشهد انسحاب القوات الأجنبية، ولكن بدون انتشار فعال لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للماء الفراغ. ومن الواضح أن القرار بتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي اتخاذه بتوقيت جيد لتجنب هذه الحالة الخطرة. وإذا كنا نريد زيادة تحسين سجل مجلس الأمن، فينبغي أن نعتبر اهتماما أكبر لهذه الجوانب.

وينبغي أن نوجه الجهود الجماعية، التي نبذلها لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، إلى إضفاء طابع ديمقراطي على المجلس وجعله يتسم بقدر أكبر من الشفافية والخضوع للمساءلة والانفتاح. ونحن مترجعون من الشائعات المتزايدة حول وجود انقسام واضح بين أعضاء مجلس الأمن حول مسائل تعتبر خطيرة جدا أو في غاية الأهمية. وفي وقت يبدو فيه أن المجلس يخطو خطوات واسعة نحو مزيد من الانفتاح لأعضاء الأمم المتحدة من خلال مناقشات مفتوحة وإحاطات إعلامية، نسمع بصورة متزايدة أن الأعضاء غير الدائمين مهمشون حيث يُجري الأعضاء الدائمون الخمسة مشاورات مغلقة فيما بينهم للتوصل إلى توافق في الآراء ويقدمونه للآخرين بوصفه أمرا واقعا. إن هذا الوضع يخلق مناخا غير مريح ويمكن أن يعرض مصداقية المجلس للخطر. ولا يجوز أن يكون أعضاء المجلس مصنفيين إلى فئة أولى أو فئة ثانية. وينبغي أن تتم المشاورات بين

منذ عدة سنوات، ظلت مسألة إصلاح مجلس الأمن، بل إصلاح منظومة الأمم المتحدة، تشغل عقولنا بروح التجدد الديمقراطي. وآمل أن تُثري المناقشات التي نعقدتها اليوم أفكارنا بشأن أنسب الأنماط لمجلس الأمن في عالم متغير.

منذ نهاية الثمانينات، حينما بدأت فكرة إصلاح مجلس الأمن تكتسب رواجاً، حدث الكثير على الساحة العالمية ونشب العديد من الصراعات السياسية والمسلحة. وما فتئ مجلس الأمن يؤدي دوره الحيوي في التصدي لمثل هذه الأحداث المزعزعة للاستقرار، من خلال الوساطة من أجل السلام وحفظ السلام وحتى بناء السلام. ومنذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بالبدء في إصلاح مجلس الأمن، بُذلت جهود كبيرة في ذلك الاتجاه. وليس من قبيل الصدفة أن زيادة عضوية مجلس الأمن تحددت بأنها واحدة من أول المسائل الحيوية في عملية الإصلاح. وفي الحقيقة، كان العمل الأول للفريق العامل فحص مسألة الزيادة العددية والتمثيل المنصف في مجلس الأمن. ومنذ عام ١٩٩٤، حينما بدأ الفريق اجتماعاته، ظلت الجمعية العامة على دراية بنتائج مداورات الفريق.

والمحالات الرئيسية التي تم التعرف عليها حتى الآن في المداورات بشأن إصلاح مجلس الأمن تتضمن أساليب عمل المجلس التي تتعلق بالشفافية وعملية صناعه للقرار، بما في ذلك حق النقض؛ والزيادة العددية لعضوية المجلس من الفئتين الدائمة وغير الدائمة؛ وإنشاء آلية لاستعراض أداء مجلس الأمن الموسع.

ومنذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، ظل مجلس الأمن، بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، يوصف في بعض الأحيان بأنه محافظ بدرجة شديدة، وأنه

لإعادة التفكير في العملية بأسرها. إن إضفاء الصبغة الديمقراطية على مجلس الأمن أمر حتمي وينبغي أن يُظهر جميعا المرونة لبلوغ تلك الغاية.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا

لي أن أبدأ بتقديم خالص عزاء ملاوي إلى إندونيسيا حكومة وشعباً وإلى جميع الأسر المكلمة من جراء التفجير المأساوي قبل أربعة أيام والذي أودى بحياة قرابة ٢٠٠ روح بريئة. وتلك الواقعة غير المقبولة والحزينة تشهد مرة أخرى على مستوى الإرهاب المتزايد الذي يزيد من تهديد الأمن العالمي اليوم.

ويتقدم وفد ملاوي بالشكر إلى الرئيس على هذه الفرصة لننضم إلى متكلمين آخرين في هذه النقاش بشأن تقرير مجلس الأمن. وبينما نستعرض تقرير المجلس الوارد في الوثيقتين (A/57/2/Corr.1 و A/57/2)، اسمحوا لي أن أثنى على المجلس لإعداده وثيقة شاملة، تغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقد قدم المجلس فهرساً واضحاً ومنتقناً لعمله وأدائه أثناء الفترة قيد الاستعراض. وبذلت محاولة لجعل التقرير يتطابق مع المبادئ التوجيهية لعرض التقارير الواردة في الوثيقة S/2002/199، المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ويُضاف إلى ذلك أن الملخص التحليلي خاصة مفيدة جداً.

وبالاطلاع على أداء مجلس الأمن من خلال هذا التقرير، نتساءل إلى أي مدى أتم المجلس عمله طبقاً لتوقعاتنا؟ وقد تكون الإجابة صعبة. ولكن، بالعمل في إطار الميثاق الحالي للأمم المتحدة، هل كان لذلك الأداء أن يكون مختلفاً من دون التعارض مع النظام الداخلي التقليدي الراسخ؟ تعرض هذه المسائل بُعداً يمس الحاجة إلى إعادة النظر في هيكل المجلس ولوائحه التشغيلية.

الأمر الواقع الحالية لم تتغير إلا قليلا منذ عام ١٩٤٥. وقد تم تحقيق بعض التحسينات في مجالات مثل وجود تمثيل لغير الأعضاء في المجلس. لكن الإبقاء على عدد الأعضاء الحالي لا يمكن أن يخدم المصالح العالمية الحالية أو أن يفني بالمتطلبات الضرورية للترويج لثقافة ديمقراطية. ولتحقيق ذلك الغرض، تُكرر ملاوي موقف الاتحاد الأفريقي الذي يسعى لإصلاح هذه الحالة غير المرضية.

ويجب الاهتمام سريعا بزيادة عدد مقاعد كل من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس. وتدعم ملاوي موقف الاتحاد الأفريقي الوارد في إعلان هراري لجمعية رؤساء الدول والحكومات، الذي دافع عن تغيير عددي في عضوية مجلس الأمن من ١٥ إلى ٢٦ عضوا، بما يتماشى مع العدد المتزايد من الدول المنضمة إلى الأمم المتحدة، والتي وصل عددها الآن إلى ١٩١ دولة. وينبغي أن يكون الأعضاء الجدد من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

والموقف الأفريقي في ذلك الصدد، لا يفضل زيادة مقتصرة على فئة الأعضاء غير الدائمين وحدها. فالإصلاح الحقيقي يجب أن يتضمن تغييرات عددية في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة، بغية التعبير عن مصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وأوضاعها الحقيقية. وينبغي انتخاب الإجمالي المقترح البالغ ٢٦ عضوا على أساس من التمثيل الجغرافي النصف بغية ضمان تقاسم أكثر فعالية للمسؤولية الجماعية في رصد السلم الدولي وصونه. إن اهتمام مجلس الأمن الكبير والتزامه الشديد بالمسائل الأفريقية في السنوات الأخيرة، يبرر الحاجة إلى زيادة العضوية الأفريقية في المجلس. وتؤكد ملاوي مجددا وتؤيد تأييدا كاملا اقتراح الاتحاد الأفريقي الداعي إلى إسناد أقله مقعدين دائمين جديدين وما مجموعه خمسة مقاعد غير دائمة للقارة الأفريقية في المجلس الموسع. وسيتم شغل المقعدين الدائمين لأفريقيا على أساس نظام للمداورة يبتكره الأفارقة أنفسهم. ومن المتوقع

يتسم بعدم الحساسية تجاه الظروف العالمية المتغيرة في أساليب عمله. ونظرا لأن المجلس أنشئ في نهاية الحرب العالمية الثانية واقتصر تكوينه على الدول المنتصرة بوصفها الأعضاء الخمسة الدائمين، فقد ظل مجلس الأمن يمثل أقلية مفوضة باتخاذ قرارات مهمة وحيوية بالنيابة عن الأغلبية لصون السلم والأمن الدوليين. وقد رأى البعض مجلس الأمن بوصفه اليد العاقبية للدول المنتصرة. ويتذرع مطلقو تلك التهمة الأساسية بغياب الشفافية في صنع القرار. وفي ذلك الصدد، استحووا لي أن أشيد بمجلس الأمن لبعض التطورات الإيجابية في عمله التي تتضح لا في الإحاطات الإعلامية اليومية للرئيس والجدول الزمني الشهري المسبق لجلسات المجلس فحسب، ولكن أيضا في المناقشات العلنية العرضية المفتوحة لجميع الدول الأعضاء حول مختلف المسائل الإقليمية والدولية المهمة. ويجب تشجيع هذا التفاعل العلني وتقنينه من أجل تعزيز الشفافية والخضوع للمساءلة. وعلى نفس القدر من الأهمية تأتي العلاقة والتضافر المتزايدان بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التعامل مع الأمور المشتركة بين الجهازين.

ومن الضروري مواصلة الممارسة الحالية التي يتبعها رئيس المجلس في تقديم إحاطات إعلامية إلى غير الأعضاء. وفي نفس السياق، فإن الخضوع للمساءلة والاشتراك الفعال للأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن في المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمسائل إقليمية ودولية أمر ضروري، ويؤدي لا محالة إلى زيادة شرعية قرارات المجلس وإلى قدر أكبر من الخضوع للمساءلة. إن الدول الأعضاء، من خلال بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة ستعتبر تلقي ملخصات للإحاطات الإعلامية من الرئيس إلى غير الأعضاء تطورا جادا.

يتواصل التعبير عن شواغل عريضة بشأن الرغبة في زيادة العضوية عدديا والحاجة إلى تمثيل مُنصف في مجلس الأمن للنهوض بتنفيذ يتسم بالكفاءة لمهام المجلس. وحالة

لا بديل عنها لصون السلم والأمن العالمين. وإن إجراءات الإصلاح المقترحة التي تقتضي وضع جدول زمني للتنفيذ بشكل مناسب، ترمي إلى إقامة بنية مُحسَّنة وإلى إجراءات يقوم بها المجلس في سبيل مواكبة التغييرات التي يشهدها عصرنا. وهو إصلاح يرمي إلى الوفاء بما أسمته إيطاليا بالتوقعات العامة للديمقراطية والعالمية والشمولية بهدف التصدي بفعالية للتحديات العالمية التي يواجهها القرن الحادي والعشرون.

والأمم المتحدة ومجلس الأمن يمثلان آخر أفضل أمل من أجل تحقيق السلم على الأرض، وهو ما يجب الدفاع عنه بشكل مبرر. والإصلاح سيعجل الخطى نحو تحقيق عالم مجهز بشكل أفضل لتحقيق السلم والأمن. فلنمضِ بشجاعة ولنتوخَّ نكران المصلحة الشخصية.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن ابدأ بالتعبير عن تضامننا مع حكومة إندونيسيا وشعبها في أعقاب الأحداث الرهيبة التي حصلت في بالي. وإننا ندين بشدة هذا الاعتداء الإرهابي الذي أودى بحياة الكثيرين من الأبرياء. ونرجو السلطات الإندونيسية أن تُعرب عن تعازينا العميقة لأسر الضحايا الذين سقطوا، ومن بينهم برازيليون.

إن مناقشة تقرير مجلس الأمن هي بمثابة إعادة تأكيد على مسؤوليات الجمعية العامة في مسائل ذات أهمية حقيقية للعضوية بأسرها. فهي ليست مجرد إجراء شكلي. وأداء مجلس الأمن خلال الأشهر الاثني عشر الماضية ينطوي على مراجعة مختلطة.

فمن الناحية الإيجابية، يمكن أن نسجل التطورات الناجحة التي حصلت في تيمور - ليشتي وأنغولا. ويمكن أن نذكر أيضا الرد العاجل على التحدي الذي فرضه الإرهاب.

أن يتمتع الأعضاء الجدد المنضمون إلى مجلس الأمن بالصلاحيات والامتيازات نفسها التي يتمتع بها أولئك الذي يشغلون المقاعد حاليا.

وإن التمثيل في كلتا الحالتين، للمقاعد الدائمة وغير الدائمة، يستجيب للمقتضيات الإقليمية والجغرافية العادلة.

إن حق النقض في مجلس الأمن كان مبعث قلق دائم باعتباره يُعيق النهج الديمقراطي في عمل مجلس الأمن. ولئن كان ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٤٥، قد كرس على امتياز حق النقض، فإن السنوات العديدة التي مرت قلصت من الحاجة إليه في منظمة مبنية على مبدأي الحرية والديمقراطية. وعليه، فإن إعادة النظر بحق النقض والتخلي مرحلي عن هذه الصلاحية، يؤديان إلى إحراز تقدم مهم في إصلاح المجلس والدفاع عن الديمقراطية والمساواة في الدول ذات السيادة. وفي انتظار إتمام التخلي مرحلي عنه، يجب أن يتشاطر الأعضاء الجدد الدائمون المقترح انضمامهم إلى مجلس الأمن، صلاحيات حق النقض. ويعتقد وفد بلادي أن الإصلاح في مجلس الأمن يجب أن يخضع لمراجعة دورية تحصل كل عشر سنوات لرصد فعاليته واقتراح أي عملية لإعادة النهوض به. وهذه العملية تركز على الحاجة المهمة إلى المرونة.

ويقتضي القرن الحادي والعشرون جراحة لا مثيل لها فيما ننظر في هذين الاقتراحين الواضحين المتعلقين بالإصلاح بغية إعطاء مجلس الأمن زخما في المستقبل، لا بل الجمعية العامة، وكذلك الأمم المتحدة بأسرها. وإننا بحاجة إلى أن نُبين بحماس دينامية شمولية عملنا. والإصلاح غير ممكن من دون إحداث تغيير بنوي، ومع ذلك يمثل الإصلاح مكونا حاسما في نجاح المنظمة وإنتاجيتها.

وختاما، يود وفد بلادي أن يؤكد على أهمية الأمم المتحدة، وفي الواقع على أهمية مجلس الأمن باعتبارها أداة

بشأن هذه المسألة الدقيقة التي يتناولها مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم في المجلس في مناقشة مفتوحة تنعقد في الوقت المناسب.

وإننا نرحب بالابتكارات التي حصلت في مضمون وشكل التقرير الذي قدمه المجلس هذا العام، ولكن التقرير ما زال لا يعكس تعقيد عمل مجلس الأمن وأهميته. وهو ما زال يعتبر بمثابة خلاصة وافية للقرارات المتخذة أكثر من أن يكون وصفا دقيقا للمناقشات التي جرت. وإنه مجرد إجراء قانوني أن تحصل الجمعية العامة على المزيد من المعلومات بشأن عملية صنع القرار والمواقف الفردية في المجلس. ونعتقد أيضا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يُقدم إلى الجمعية العامة تقارير خاصة، كما نصت على ذلك الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق.

وإننا نرحب بكون مجلس الأمن، على مر السنوات القليلة الماضية، قد حسن بشكل بارز أساليب عمله. فقد أصبح أكثر شفافية، موفرا المزيد من الفرص للعضوية بنطاقها الأوسع في الأمم المتحدة، للمشاركة في مناقشاته. والمزيد من الكفاءة والفعالية يترافق عادة مع تحسين مستوى الشفافية. وهذا صحيح أيضا بالنسبة إلى الآليات الجديدة للمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات.

ونحن نُثني على عقد جلسات المناقشة الختامية الشهرية، حتى وإن كان التشكك فيها ما زال يساور بعض الأعضاء. فهذه الجلسات تؤدي إلى مزيد من الشفافية والتعاون في عمل المجلس.

ولكن اسمحو لي أن أنوه بأن هذه التطورات الإيجابية تحتاج، بدرجة كبيرة، إلى أن يظل يُضفي عليها الطابع المؤسسي. وهناك أيضا مجال إضافي للتحسين. وينبغي دعوة البلدان غير الأعضاء، على أساس أكثر انتظاما، إلى حضور الإحاطات الإعلامية التي تُدلي بها الأمانة العامة.

وفي المقابل، يبدو أن لمداولات المجلس أثرا بسيطا في أنحاء أخرى من أفريقيا.

وفي الشرق الأوسط، لم تكن مسألة اتخاذ مجلس الأمن لأربعة قرارات متتالية فعالة بشكل كاف لإحداث تغيير ملموس في الوضع. ويتمثل التحدي هنا في كيفية الاضطلاع حقا بالمسؤولية الجماعية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة، لا سيما على عاتق مجلس الأمن، في استئناف عملية السلام ووضع مسار حيوي لإعادة الأمل والأمن لكل الشعوب في المنطقة.

ولئن كنا نؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية والمبادرات التي يقوم بها قادة المنطقة، إلا أن مجلس الأمن، من وجهة نظرنا، قادر على القيام بالمزيد في هذا الصدد ويجب أن يفعل ذلك.

وينبغي أن يواصل بنشاط استئناف العملية السياسية بمشاركة كل الأطراف في المنطقة. وينبغي أن ينظر في إمكانية توفير الرصد الميداني للمساعدة على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف وضمان الحماية المناسبة للمدنيين في الأراضي المحتلة. وينبغي للمجلس أيضا أن يعتمد نهجا أكثر تصميمًا وأن يلجأ إلى كل الآليات المتوفرة له، ضمانا لتنفيذ القرارات المتخذة.

ونجدد التأكيد على أن الإجراءات القسرية لا يمكن أن تطبق إلا بموافقة مجلس الأمن الصريحة. بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. وبأية حال، فإن استخدام القوة يجب أن يكون متكافئا مع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

وإن إقدام العراق أو أية دولة عضو أخرى على الاستخفاف الواضح بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، هو أمر يبعث على قلق المنظمة، ولا يخلو من عواقب على صون السلم والأمن الدوليين. وإننا نبدي وجهات نظرنا

عضوية المنظمة، ولا عن الدور المعزّز للبلدان النامية في الشؤون العالمية.

وهناك الآن اتفاق واسع الانتشار على ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن، وتوיד الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أن يكون التوسع في عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين على حد سواء. وترى البرازيل أن التمثيل العادل في مجلس الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بزيادة عدد الأعضاء من الفئتين وأن يكون الأعضاء الدائمون الجدد من البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية، بما يزيد العدد الإجمالي لأعضاء المجلس إلى أواسط العشرينات.

وتؤيد البرازيل الحد من سلطة حق النقض تمهيدا لإلغائه بشكل تدريجي. وكخطوة أولى، ينبغي قصر استخدام حق النقض على القرارات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وتؤيد أيضا النص على إجراء استعراض دوري كيميما نضمن أن التغييرات التي قد نقرها الآن لن تبقى جامدة إلى الأبد.

وتنشاطر جميعا إحساسا عميقا بالإحباط لأن جهودنا الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن تظل معطلة خصوصا فيما يتعلق بالمسائل المدرجة في المجموعة الأولى. وإذ ننظر في إيجاد سبل ممكنة تؤدي إلى السير قدما بهذه العملية، فإننا نتجه مرة أخرى إلى رئيس الجمعية العامة، ذلك لأن قيادته النشيطة هي مفتاح التقدم في هذه العملية برمتها.

هل لي أن أقترح مرة أخرى أن نتجنب تماما الدخول في جولة أخرى من المناقشات العامة؟ لقد حان الوقت الذي يتعين علينا فيه أن نبدأ عملية استخلاص استنتاجات من المناقشات التي جرت خلال السنوات العشر الماضية، وأن نضع الأساس اللازم لاتخاذ قرارات قادرة على إعطاء توجيه واضح لعملية الإصلاح.

وإننا نؤيد أيضا إضفاء الطابع المؤسسي، بدرجة معينة، على المشاورات غير الرسمية الجامعة. ولا يزال مجلس الأمن يدير معظم أعماله في جلسات مغلقة مما يعتبر، في كثير من الأحيان، مخالفة واضحة للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق. ويتخذ المجلس أيضا قرارات فعلية، بما في ذلك قرارات ترتب آثارا مهمة جدا في الميزانية، في مشاورات مغلقة غير رسمية على الإطلاق.

ويبدو أن مجلس الأمن، وعن غير قصد، لا يعرف حدودا للتكاليف التي يفرضها والتي ترتب آثارا على الميزانية تؤثر على العضوية بأسرها. وغالبا ما يتخذ أعضاء المجلس قرارات من دون معرفة كاملة بآثارها المالية. ونعتقد أنه من المجدي النظر في أن يتم في المجلس اعتماد ممارسة مماثلة للممارسة المعتمدة في بيانات الجمعية العامة الخاصة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وينبغي أن تدل تقديرات التكاليف هذه بشكل واضح على الأنشطة التي يجب تغطيتها عن طريق الاشتراكات الإلزامية، أو الصناديق الاستثنائية أو موارد من خارج الميزانية.

وإذا كان هناك مجال يستوجب إحداث تغيير فوري فيه فذلك هو مجال الاستبعاد الملاحظ للأعضاء المنتخبين من المناقشات التي تجري داخل المجلس. فالإسهام الفعال لهؤلاء الأعضاء المنتخبين ينبغي أن يكون عاملا أساسيا في كل قرارات المجلس منذ الشروع في إعدادها.

أنتقل الآن إلى الحديث عن المسائل الناجمة عن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن (A/56/47). من الأهمية بمكان أن يُنظر إلى مجلس الأمن باعتبار هبة تتمتع بمصداقية وشرعية لا شك فيهما حتى يكون قادرا على ممارسة سلطته على النحو الواجب. والحقيقة أن التكوين الحالي للمجلس لا يعبر بشكل ملائم عن الواقع القائم لعالمنا ولا عن الزيادة التي حدثت في

ليشمل مزيداً من القضايا المتعلقة بالسلم والأمن، مثلاً في مجالات حفظ السلام، وآثار الصراعات المسلحة على المرأة، ودورها في بناء السلام، والأطفال والصراعات المسلحة، والإرهاب. وقد نجح مجلس الأمن في تسليط الضوء على هذه القضايا، وأحرز تقدماً ملحوظاً وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

ورغم التطور والتقدم اللذين حققهما مجلس الأمن في بعض الجوانب الإجرائية والموضوعية، فإنه وللأسف، أحقق في حل قضايا رئيسية تعتبر من صلب مسؤولياته كجهاز دولي مهمته إنهاء العدوان وحالات الاحتلال الأجنبي وإحلال السلام والأمن وحفظهما، وذلك نتيجة لازدواجية المعايير وغياب التمثيل العادل فيه، وانفراد الدول الكبرى بحق النقض، مما يعيق عمليات اتخاذ وتنفيذ كثير من القرارات المصرية التي تمس حياة شعوب بأكملها.

لقد أكدت مناقشات الفريق العامل خلال السنوات التسع الماضية على الحاجة الماسة لإعادة هيكلة جهاز مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أساليب وإجراءات عمله. فقد اتفقت جميع أوراق العمل التي تم تقديمها، من قبل العديد من الدول والمنظمات والمجموعات الإقليمية المختلفة، على أهمية إجراء إصلاحات على جهاز مجلس الأمن من أجل تعزيز وتفعيل دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين، وجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وبالذات الزيادة المطردة في عضوية الأمم المتحدة، فقد تضاعف عدد الأعضاء في المنظمة أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه في بداية تأسيس الأمم المتحدة، وبالتالي أصبح من المنطقي زيادة نسبة التمثيل في مجلس الأمن لتناسب مع عدد الأعضاء ومع تعاضم الشواغل الأمنية والسياسية للمنظمة الدولية.

وبالنسبة للخطوة التالية، أرى أننا يجب أن نحاول التوصل إلى اتفاق حول الحجم الواقعي لمجلس الأمن بعد إصلاحه. وانطلاقاً من ذلك يمكننا أن نبدأ العمل حول النماذج الممكنة لتوسيع المجلس، بحيث يمكن تصميم صفقة شاملة لعملية الإصلاح في المستقبل القريب.

وحسبما قال الأمين العام كوفي عنان في تقريره بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة "لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملاً دون إصلاح مجلس الأمن". (A/57/387، الفقرة ٢٠).

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): بداية نود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للجهود التي بذلها الفريق العامل مفتوح العضوية من أجل التوصل إلى توافق حول الحلول القابلة للتطبيق في مجال تعزيز دور مجلس الأمن في صون واستتباب الأمن والسلم الدوليين. كما نشكر الأمانة العامة على الجهود التي بذلتها في إعداد تقرير مجلس الأمن بصورته الجديدة.

إن بند تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، واحد من أهم البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، نظراً للدور الأساسي والحيوي الذي يقوم به مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين، اللذين وُضعت مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجلهما.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتفق مع ما جاء في التقرير السنوي لمجلس الأمن فيما يتعلق بالتقدم المحرز في أساليب عمل المجلس خلال السنوات القليلة الماضية، والتي تمثلت في زيادة عدد الجلسات العلنية، وإتاحة فرص أكثر للدول غير الأعضاء في المجلس للمشاركة في أعماله، إضافة إلى جلسات الإحاطة الإعلامية لأعضاء المنظمة على نطاق أوسع. كما نشيد بتوسيع نطاق اهتمامات وشواغل المجلس

بمسؤوليات الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتدعو لأن يتم انتخاب هذه الدول من قبل أعضاء الجمعية العامة وفقا للمعايير والإجراءات التي يتم الاتفاق حولها.

أخيرا، وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام حق النقض، والأخذ بالمقترحات الهادفة التي طرحت في هذا المجال على أمل التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف، وتضمن أداء المجلس لمهامه بمزيد من الحيادية والموضوعية، وتمنع الانحياز وازدواجية المعايير اللذين تمارسهما بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر بخيبة أمل شديدة إزاء فشل المجلس في ضمان تنفيذ قراراته المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، وبالذات القضية الفلسطينية، حيث يتعرض الشعب الفلسطيني للقتل والإبادة بشكل يومي على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، دون أن يمارس المجلس سلطاته لإلزام إسرائيل المحتلة بتنفيذ مجمل قراراته السابقة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. فما زالت إسرائيل مستمرة في ارتكاب المحازر ضد المدنيين ونسف المنازل وتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، منتهكة كل القوانين الدولية وصكوك حقوق الإنسان، وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وممتلكاتهم وقت الحرب. ورغم ذلك، لا يفعل مجلس الأمن شيئا لإرغامها على تنفيذ قراراته، والتي كان آخرها القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) الذي رفضت إسرائيل الالتزام به وتحديثه بصورة علنية رغم مطالبة جميع أعضاء المجلس بتنفيذه. وقد وصل حد عجز المجلس عن فرض سلطته على إسرائيل إلى لجوئه إلى تغيير، وأحيانا إلغاء، قراراته، كما حدث في قرار إرسال لجنة تقصي الحقائق عن مذبحه جنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إلا أنه على الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، ما زال الفريق العامل عاجزا عن التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير المطلوب فيما يتعلق بالعدد المطلوب زيادته والأساليب المطلوب اتباعها من قبل المجلس في أدائه لمهامه.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، من منطلق حرصها على تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة، بكل أجهزتها الفاعلة وبالذات مجلس الأمن، ومن خلال موقفها المؤيد لإعادة هيكلة مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية والموضوعية على أساليب أداء عمله وقراراته، تدعو إلى ما يلي:

أولا، دعم وتفعيل مبدأ زيادة العضوية، الدائمة وغير الدائمة، في مجلس الأمن بنسبة تعزّز من كفاءته وفعالته في صنع القرارات للتصدي للنزاعات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وبحيث تنسجم هذه الزيادة مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل، تمشيا مع السمة العالمية للمجلس.

ثانيا، أي تشكيلة جديدة مقترحة لهيكله المجلس وأي زيادة في عضوية مجلس الأمن، يجب أن تأخذ في الاعتبار تصحيح النقص الموجود في تمثيل الدول النامية، بهدف معالجة الخلل القائم في تمثيله للمناطق الجغرافية، وتعزيز توازنه السياسي.

ثالثا، تخصيص مقعد دائم لمجموعة الدول العربية تشغله الدول بالتناوب وبالتنسيق فيما بينها ووفقا للممارسة التي تتبعها جامعة الدول العربية وفي إطار المجموعتين الآسيوية والأفريقية.

رابعا، في حالة الاتفاق على زيادة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، ينبغي أن يراعى شغل هذه المقاعد من قبل الدول التي أثبتت، من خلال علاقتها بالأمم المتحدة، التزامها

يلاحظ وفد بلادي بعين الرضا أن مختلف حالات الصراع في أفريقيا ظلت، على امتداد العام الماضي، موضع اهتمام كبير من جانب المجلس. ونحن نشجع المجلس على زيادة هذا الاهتمام، وعلى تعزيز أنشطته في الميدان، وخصوصا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما يلاحظ وفدنا أن الفريق العامل المعني بالجزءات استأنف أعماله في ظل الرئاسة الحالية للسفير بلنغا - إبوتو، ممثل الكاميرون. وهذه مسألة يعلّق وفدنا عليها أهمية كبرى. وقد بات من الملحّ حقا أن نستخلص الدروس من الدراسات والتحليلات العديدة التي أجريت في السنوات الأخيرة بشأن مسألة الجزاءات. ونحتاج على وجه الخصوص إلى تحسين أداء مختلف آليات متابعة تنفيذ نظم الجزاءات القائمة حاليا. وتأمل بلجيكا أن يصوغ الفريق العامل توصيات محددة في هذا الصدد.

ويرحب وفد بلادي بالتقدم المحرز فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس التي تمضي قُدما نحو مزيد من الشفافية. وعلى غرار الأمين العام، أعتقد أنه قد يكون من المفيد تقنين الممارسات التي تطورت من هذا المنطلق. بل ويمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، مثلا، فيما يتعلق بالتنسيق مع البلدان المساهمة بقوات الذي ينبغي أن يكون ملموسا وجوهريا أكثر مما هو الآن.

أما إصلاح مجلس الأمن فهو موضوع نهتم به اهتماما خاصا، والواقع أن ضمان شرعية هذا الجهاز وفعالته على المدى البعيد مسألة بالغة الأهمية، لأننا نعي جميعا المسؤوليات الحيوية التي يتحملها في مجال صون السلام والأمن. ومصدقية منظومة الأمم المتحدة بأسرها مرهونة بذلك.

وتأسف بلجيكا لأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالنظر في جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن لم يحرز تقدما يذكر في عمله أثناء دورة الجمعية العامة

وفي هذا الصدد نطالب مجلس الأمن، بحكم كونه الجهاز الرئيسي لحفظ السلم والأمن الدولي، أن يضطلع بمسؤولياته في هذا المجال، ويمارس سلطاته لضمان تنفيذ مجمل قراراته، وبالذات ما يتعلق منها بمنطقة الشرق الأوسط وقضية فلسطين، حفاظا على الأمن والسلم، وحقنا لدماء الأبرياء، وحماية لأرواحهم وممتلكاتهم كما تنص بنود اتفاقية جنيف الرابعة، والتزاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وختاما، نأمل أن تقود مداولاتنا حول هذا البند إلى إحراز تقدم ملموس في الخطوات نحو الإصلاح المنشود في هيكله مجلس الأمن والزيادة العادلة في عضويته، تعزيزا لمصداقيته ولدوره الأساسي في حفظ الأمن والسلم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد دي لوكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أن يبدأ بكلمة ثناء على الجهود التي تم الاضطلاع بها هذا العام، وخاصة الجهود التي بذلها السفير محبوبياني وفريقه لاختصار طول تقرير مجلس الأمن (A/57/2) وجعله أكثر موضوعية. ونرى أن الملخص التحليلي الذي جاء في شكل مقدمة للتقرير، كان مثيرا للاهتمام بوجه خاص. وهو يشهد على ارتفاع مستوى نشاط المجلس أثناء السنة الماضية.

لقد تصدى المجلس بسرعة وفعالية للتحديات العديدة التي واجهته، وبالذات التحدي المتمثل في مكافحة الإرهاب بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. والطبيعة المروعة لذلك التحدي برزت مرة أخرى في الهجمة التي وقعت في بالي في نهاية الأسبوع الماضي. ووفد بلادي يدين تلك الهجمة إدانة قاطعة، ويعرب عن تعازيه الخالصة للوفدين الإندونيسي والأسترالي ولأسر الضحايا.

القيام بعمل عاجل وفعال لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ويرحب وفدي، مثل كثير من المتكلمين السابقين الآخرين، بالصيغة المحسنة والتقديم الموحز لتقرير المجلس. وبصفة خاص، نحن ممتنون للبيانات التحليلية التي أدخلت لأول مرة في التقرير السنوي. وهذه التغييرات في مجملها، تعطي رؤية واضحة لعمل المجلس، ومن ثم توفر فرصة للتأمل بعمق أكبر وإجراء تحليل أعمق لأعمال مجلس الأمن بأسرها.

وما دمت بصدد الكلام عن التقرير السنوي، أؤيد آراء السفير محبوباني، سفير سنغافورة، بشأن الحاجة إلى صياغة مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم أداء مجلس الأمن. ويعتقد وفدي أن المسائل الأربع الابتدائية المقترحة من السفير يمكنها توفير قاعدة لمزيد من إيضاح وتطوير المعايير المقبولة لجميع الوفود المعنية.

ولقد كانت السنة قيد المراجعة، كما ورد في التقرير، أكثر السنوات ازدحاما بالعمل في تاريخ مجلس الأمن. فالجلس، بجانب مسؤولياته الجديدة المترتبة عن اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، كان ملتزما بالكامل بإنشاء الإدارة المؤقتة في أفغانستان، وتوفير الأمن في كابل والمناطق المحاورة لها. وقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، تحت ولاية المجلس، في إنشاء دولة تيمور المستقلة. ولقد انخرط مجلس الأمن في أنشطة صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام من القرن الأفريقي وحتى منطقة البحيرات الكبرى. كما ناقش المجلس أو أبقى قيد نظره المستمر، كثيرا من المسائل المهمة الأخرى المتصلة بالشرق الأوسط، والعراق، وكوسوفو، والبوسنة والمهرسك، وقبرص ومكافحة الإرهاب وحفظ السلام وغير ذلك من المسائل.

ولا يزال تدهور الوضع برمته في الشرق الأوسط مدعاة لقلق كبير. ومع ذلك، حتى في تلك المنطقة، تم إرساء

السادسة والخمسين. بيد أننا ما زلنا مقتنعين بأنه من الممكن التوصل إلى حل. وكما يعلم الأعضاء، فإن بلجيكا، مع مجموعة من البلدان الأخرى التي تشاطرنا نفس الاقتناع، تقدمت بمقترحات عملية تهدف إلى توسيع فني عضوية المجلس، والحد من ممارسة حق النقض، اقتناعا منا بأنهما عنصران ضروريان للتوصل إلى إصلاح متوازن وواقعي يلي رغبات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

إن لدينا جميع مكونات الوصفة، إن جاز التعبير، ولدينا فكرة دقيقة نسبيا عما يمكن أن تكون عليه هذه الوصفة. وما ينقصنا هو الإرادة السياسية للمضي قدما - أي اتخاذ الخطوات اللازمة للتقريب بين مختلف المواقف. ونعلم جميعا أن مسألتي زيادة عدد أعضاء المجلس واستخدام حق النقض ما زالتا موضوع خلاف. إلا أنه ما من خلاف يتعذر التغلب عليه إذا كانت لدينا حقا الإرادة للخروج بنتيجة والتوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية. وهذا ما يستدعي، في المقام الأول، الالتزام بنهج سياسي في هذه المرحلة.

وأود أن أشجع رئيس الجمعية العامة على اتباع هذا المسار، وأن يُقدم أثناء هذه الدورة على ما يتطلبه الأمر من مبادرات. ولن تكون هذه المهمة هيئة بالتأكيد، ولكن المخاطر عالية. والجمعية العامة يمكنها أن تعول على تأييد وفدنا القوي في هذه المهمة.

السيد غانسوخ (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود

أولا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازينا لحكومات وشعوب إندونيسيا والبلدان الأخرى التي فقدت مواطنيها في الهجمة الإرهابية التي وقعت في منتجع جزيرة بالي. فتلك المذبحة العشوائية التي راح ضحيتها مدنيون أبرياء، إنما توضح بجلاء مدى الأخطار التي يشكّلها الإرهاب الدولي لسلام العالم وهدوئه، وهي تدعونا مرة أخرى إلى

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في تقديم تعازينا القلبية لشعب وحكومة إندونيسيا بالإضافة إلى الدول الأخرى التي فقدت كثيرين من مواطنيها، والإدانة بأشد لهجة لعمل يفوق الوصف ارتكبه الإرهابيون في جزيرة بالي ضد المدنيين الأبرياء.

واسمحوا لي بالتعبير عن تقدير وفدي لرئيس مجلس الأمن السفير بلنغا - إبتوتو، سفير الكامبيرون، على عرضه للتقرير، وكذلك لوفدي المملكة المتحدة وسنغافورة على إسهامهما القيم في التقرير السنوي لمجلس الأمن. وبالمثل أود انتهاز الفرصة لتهنئة اسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي على انتخابها أعضاء غير دائمين جددًا في مجلس الأمن.

وترحب هنغاريا بقرار دمج البندين المدرجين في جدول أعمال اليوم وتأمل بإخلاص أن يؤدي هذا النوع من تنسيق مناقشات الجمعية العامة إلى استخدام أكثر كفاءة لوقتنا القيم. ويسر وفدي الإقرار بأن تقرير هذه السنة شهد بعض التحسينات الملحوظة من الناحيتين الكمية والنوعية. فالوثيقة أقصر بشكل بارز، والمقدمة فيها توفر لنا أخيرا فكرة ما عن كيفية رؤية أعضاء مجلس الأمن لتطور القضايا الكبرى على جدول أعماله خلال الفترة التي وصفها التقرير بأنها أكثر ١٢ شهرا ازدحاما بالعمل في تاريخ هذه الهيئة. ومن جهة أخرى، كانت المقدمة هذه أبعد عن توفير تحليل حقيقي للأحداث ولردود المجلس، في حين أن التقرير بصفحاته الـ ٢٩٠ كان أطول مما ينبغي إذا ما قورن بـ ٣٩ صفحة لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، وهو وثيقة اعتبرتها كثير من الدول الأعضاء، خلال مناقشة السنة الماضية، أمودجا يحتذى.

لقد أحرز مجلس الأمن نجاحات هامة خلال الفترة التي شملها التقرير. وأكسبت الردود العاجلة والكافية على

قاعدة لتحقيق السلام الدائم في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورغم أن السلام في أجزاء كثيرة من أفريقيا ما زال هشاً، فإن بوادر المصالحة الوطنية والإرادة السياسية لتحقيق التسوية السلمية للتراعات واضحة.

ومع سيطرة مجلس الأمن على القضايا الملحة المذكورة آنفاً، فقد استطاع تحسين أساليب عمله بصورة ملحوظة من الناحيتين الكمية والنوعية - وأصبحت أنشطة المجلس أكثر شفافية، كما أنه يوفر الآن فرصاً أوسع لمشاركة غير أعضاء المجلس في مناقشاته. وتوفر جلسات الاستعراض الختامي الشهرية فرصة طيبة للمناقشات المتفاعلة بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه.

ونحن نرحب بالتوتيرة المتزايدة للجلسات العامة والإحاطات الإعلامية. وأود هنا، أن أستشهد بالسفير لفيت، سفير فرنسا، الذي أبدى الملاحظة التالية في بيانه في ٢٦ أيلول/سبتمبر عن أساليب عمل مجلس الأمن:

”نستطيع أن نرى أننا انتقلنا من فترة السبات إلى فترة التطور المتزايد السرعة“.
(S/PV.4616، ص ٩)

ويرحب وفدي ترحيباً حاراً بهذه التغييرات، التي تضفي الحيوية على عمل المجلس وتزيد مصداقية المنظمة بأسرها. ومع ذلك، نعتقد أن من الواجب بذل مزيد من الجهود لتعزيز شفافية مجلس الأمن ورفع كفاءة أساليب عمله.

ولئن كنا نشاطر الكثيرين الشعور بالإحباط عن عدم إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالتمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، فإننا نعزو الصعوبات إلى الطبيعة الحساسة سياسياً للمشكلة. ونأمل أن يواصل الفريق العامل بحثه لحل هذه المشكلة. ونحن، مثل كثيرين غيرنا، لا نزال نعتقد أن توسيع مجلس الأمن يجب أن يحدث في كلتا الفئتين، الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

كثيرا ما لا تزيد عن استعراض مقتضب لتقرير الأمين العام الرسمي المنشور بالفعل عن بعثة بعينها من بعثات حفظ السلام. وكثيرا ما تعجز عن توفير التفاصيل الإضافية التي يمكن أحيانا أن تكون لها أهمية خاصة للدول الأعضاء التي ترسل قواتها إلى بلدان نائية، وتعرضها للخطر. وما زال لدينا اعتقاد قوي بأن الإمام الجيد بمختلف جوانب بعثة من البعثات وسياقها السياسي العسكري من حق الحكومات المساهمة بقوات بل ومن واجبها، ومجلس الأمن والأمانة العامة هما بدون شك أفضل المصادر المتاحة لذلك.

والتدفق الكافي للمعلومات إلى الدول غير الأعضاء في المجلس شرط مسبق ضروري لفهم أنشطة المجلس وسياساته وجهوده، وهو شرط لا غنى عنه لقدرة الحكومات على تقديم الدعم السياسي عند الاقتضاء. ولا تزال الحالة الراهنة بعيدة عن أن تبعث على الرضا تماما. ونثني على العمل الذي يضطلع به القائمون على صفحة رئاسة مجلس الأمن على الشبكة، التي تشتمل على برنامج العمل المستكمل عادة وآخر البيانات والقرارات. غير أننا نرى من المؤسف أن الصفحة المذكورة لا تستخدم لنقل معلومات دقيقة عن الجداول الزمنية للوفود، كالتنبهات إلى عقد جلسات أو مشاورات للمجلس لم يسبق تحديدها، لأن الخدمة الهاتفية المنشأة لهذا الغرض فيما يبدو لا تفي بالتوقعات المنتظرة كذلك.

ونرى أن لجميع الدول الأعضاء حقا مشروعاً في الحصول على المعلومات الأساسية في وقت مناسب، حتى لو كانت مشاورات المجلس ذات طابع غير رسمي. ولا يتوقف اهتمامنا عادة على شكل الاجتماع بل على موضوعه. لذلك فإننا ندعو الجهات المعنية إلى أن تجد حلاً لتلك المشكلة. وقد يكون من الخيارات المفيدة في هذا الصدد النظر في استخدام أسرع قناة متاحة وهي الإنترنت بشكل أفضل. كذلك من المناسب إعادة تنشيط الممارسة

الهجوم الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر المجلس التقدير على مستوى العالم وعززت مصداقيته وتماسكه. ونشيد كذلك بالأداء البارز للجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها المجلس مؤخرا وبطريقة إشراكها لعضوية الأمم المتحدة بأسرها في الكفاح العالمي ضد ويلات الإرهاب. ولا تمثل مساعدة تيمور - ليشتي في انتقالها إلى الاستقلال الكامل، وإدارة وتصفية البعثة في البوسنة والهرسك، والإشراف على تطبيق الحكم الذاتي للمموس الممنوح لشعب كوسوفو سوى قلة من الإنجازات التي يستحق المجلس بالتأكيد التقدير عليها.

وتود هنغاريا أن تسجل تقديرها للشفافية المتزايدة لعمل المجلس في السنوات الأخيرة. ويعني العدد المتزايد للجلسات العلنية حصولاً أكبر على المعلومات المقدمة من الأمانة العامة، كما يتيح مزيداً من الفرص لغير أعضاء المجلس للتعبير عن آرائهم. ومع ذلك، كثيراً ما تتزع هذه الاجتماعات المطولة إلى أن تكون مجرد تكرار لمواقف وطنية معروفة جداً، وبيانات تكرارية دون حوار حقيقي بشأن الموضوع نفسه. وقد يشعر المرء بين الفينة والفينة أن هذه الاجتماعات المفتوحة أصبحت أكثر فأكثر واجبات إجبارية، ومهام سياسية مملّة يتوجب احتمالها من الأعضاء وغير الأعضاء على السواء. وأصبحت التوقعات تنخفض تدريجياً، ولا تتحقق نتائج بارزة إلا نادراً. وأمام المجلس صيغ عديدة يمكنه الأخذ بها في عقد الاجتماعات. ومما يؤسف له أن ممارسة عقد جلسات سرية مفتوحة لمشاركة الوفود المهمة بالأمر بناء على تقديم طلب خطي تفقد فيما يبدو التأييد داخل مجلس الأمن. وفي رأينا أن تلك الجلسات السرية ما زال بالإمكان أن تزود غير الأعضاء في المجلس بتبصّر قيمٍ لكيفية عمل تلك الهيئة في الواقع.

وتعرب كافة الجهات المعنية عن تقديرها للممارسة الناشئة المتمثلة في عقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات قبل تجديد ولايات حفظ السلام. بيد أن تلك الاجتماعات

الواقع السياسي في يومنا هذا، وضرورة الحفاظ على قدرته وكفاءته في العمل وتعزيزهما. ومن هذا المنطلق، تجبذ هنغاريا زيادة عدد أعضاء المجلس بكلتا فئتيه.

ولدينا اقتناع بأن انضمام ألمانيا واليابان، وبعض البلدان من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى الأعضاء الجدد الدائمين في المجلس من شأنه بالتأكيد أن يعزز مصداقيته بشكل عام. وبالمثل، فإن الزيادة الملموسة في عدد أعضاء الأمم المتحدة على مر العقود الماضية تبرز أيضا زيادة عدد أعضاء المجلس غير الدائمين بقدر كاف، مما يؤدي إلى توازن أكثر في تكوينه وتمثيل أفضل للدول المتوسطة الحجم والصغيرة.

ولا نرى أن زيادة عدد أعضاء المجلس غاية في حد ذاتها. بل ينبغي أن تفضي إلى مزيد من المصداقية والمشروعية في عملية اتخاذ القرار. ويتعين كذلك الموازنة بين زيادة حجم المجلس في المستقبل وبين الحاجة إلى الحفاظ على كفاءته والنهوض بها. وتأسف هنغاريا لأن الاتفاق على صيغة تتيح زيادة عدد أعضاء المجلس ما زال فيما يبدو بعيد المنال. بيد أنها لا تزال منفتحة للنظر في أي مقترحات مفيدة ومستعدة للعمل بالتضامن مع جميع الدول الأعضاء الأخرى لعلاج تلك الحالة.

وتسلم هنغاريا بالتغيرات الإيجابية التي طرأت على عمل المجلس والتقدم الذي أحرز في هذا الصدد وتعرب عن تقديرها لهما. ومن دواعي سرورنا أن نرى عددا من الأفكار والمقترحات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في نطاق الفريق العامل المفتوح باب العضوية تتجلى بالفعل في ممارسة المجلس اليومية لأعماله. وكما أسلفت القول، ينبغي على وجه اليقين الترحيب بزيادة الشفافية في أعمال المجلس، وزيادة عدد جلساته المفتوحة، والنهوض بالتعاون بينه وبين

السابقة التي تقضي بإحاطات إعلامية غير رسمية عن أعمال المجلس الجارية يعقدها الرئيس للمهتمين من غير أعضائه، الذين أفردت لهم غرفة منفصلة وفقا ليومية الأمم المتحدة. بيد أن هذه الإحاطات الإعلامية نادرا ما تحدث في الواقع.

ولا تزال مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يرتبط بذلك من أمور تشكل إحدى المسائل ذات الأهمية الجوهرية لأعضاء هذه المنظمة العالمية. وقد اتفق رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية على أن نكتف جهودنا من أجل التوصل إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه، ويمكن أن يعد هذا بحق ولاية صريحة أنيطت بنا جميعا.

ومن دواعي الإحباط أن نرى عدم إحراز تقدم ذي شأن بالنسبة لمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، بالرغم من جميع الجهود التي بذلت قبل مؤتمر قمة الألفية وبعده في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقد أصاب الأمين العام في تقريره المقدم إلى دورة الجمعية العامة الحالية عن تعزيز الأمم المتحدة حيث يقول "لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن" (A/57/387، الفقرة ٢٠). وتتفق هنغاريا مع هذا الرأي اتفاقا تاما وتدعو بانتظام إلى عملية إصلاح تتمخض عن مجلس تتجلى فيه حقائق العالم السياسية والاقتصادية الجديدة، بحيث يكون أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية في تكوينه، مما يكسبه مزيدا من المشروعية والمصداقية في أعين المجتمع الدولي. وثمة حاجة ملحة إلى إجراء هذا الإصلاح، بما أن تعقد الحالات وصعوبتها في العالم الواسع يزيدان من المسؤولية الواقعة على عاتق مجلس الأمن في الوفاء بالتزاماته المفروضة بحكم الميثاق.

وتواصل هنغاريا سعيها لتحقيق أملين أساسيين في الجهود المتصلة بإصلاح مجلس الأمن، هما ضرورة تعديل حجم المجلس وتكوينه بحيث يتمشى مع التغير الذي طرأ على

وتعرب سلوفاكيا عن ارتياحها لقرار الجمعية العامة الذي يقضي بتناول البندين ١١ و ٤٠ معا، نظرا للارتباط الواضح بين موضوعي هذين البندين. ونرى أنه لتحقيق منجزات ملموسة فيما يتعلق بفعالية مجلس الأمن، يلزم إجراء مناقشة للتغيرات الضرورية التي تؤدي إلى إصلاح المجلس. وتلك هي أيضا الطريقة الوحيدة لتحسين مصداقية المجلس.

وقد أشار عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية وفي دورات الجمعية العامة التالية إلى أن إصلاح مجلس الأمن عمل بالغ الأهمية في تعزيز الأمم المتحدة.

وقال الأمين العام أيضا في تقريره الأخير إن منظمنا بحاجة إلى إصلاح كبير وأنه

”لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملا دون إصلاح مجلس الأمن“. (A/57/387، الفقرة ٢٠)

ونحن نرحب بنصيحته للدول الأعضاء في بيانه أن نمضي قدما في مناقشة هذه المسألة الهامة. ونحن نرى، أنه لا بد من تعزيز مهام الأمم المتحدة من خلال إصلاح مجلس الأمن ليتسنى للأمم المتحدة أن تتصدى بفعالية للتحديات الجديدة، التي تزداد تنوعا وتعقيدا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غيغوس شيربوغا (إكوادور).

تؤيد جمهورية سلوفاكيا، شأنها شأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، إصلاح مجلس الأمن، بما يعزز طابعه التمثيلي ويحسن أساليب وشفافية عمله، وكذلك قدرته على التصرف بسرعة. وسيكون توسيع مجلس الأمن النتيجة المنطقية الوحيدة للواقع السياسي لعالم اليوم ولزيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة. وسمحوا لي أن أقول ببساطة إن مجلس

البلدان المساهمة بقوات، بوصفها خطوات هامة في الاتجاه الصحيح.

وقد ظل إصلاح مجلس الأمن مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة طيلة عقد من الزمان تقريبا، وها هو تقرير الفريق العالم المفتوح باب العضوية مرة أخرى لا يتضمن سوى الترتير القليل من التطورات الجديدة. ويؤسفنا أنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية وأنه لم يتحقق بعد أي تقدم حقيقي في هذه العملية الطويلة الأمد التي تأخرت كثيرا مع أهميتها الحاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. وندرك تماما أن العثور على العامل المشترك بين جميع الدول الأعضاء، رغم التباين الشديد أحيانا في اهتماماتها، ليس بالتأكيد مهمة يسيرة. فهو يتطلب بذل المزيد من الجهود الدؤوبة، فضلا عن اتخاذ خطوات صغيرة ولكنها عملية والأخذ بتهج ابتكارية جديدة. وإذا أردنا أن نجعل منظمنا أكثر استجابة وأوفر كفاءة في معالجة التحديات العالمية التي نواجهها، فليس لنا ترف التوقف عن التقدم في هذا الاتجاه.

وأخيرا، نود أن نشجع الرئيس على بذل جهود جديدة لدفع هذه العملية، تمشيا مع الولاية المباشرة التي تلقاها من أعلى المستويات في مؤتمر قمة الألفية. ويمكنني أن أؤكد له أنه سيلقى من الوفد الهنغاري كل تعاون في ذلك المسعى.

السيدة نوفوتنا (سلوفاكيا) (تكلمت بالانكليزية):

سمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا الصادقة لشعب إندونيسيا وحكومتها، ولأسر الضحايا من كل أنحاء العالم، حيال المأساة المروعة التي وقعت في بالي بإندونيسيا.

وأود أن أشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، سفير الكاميرون بليغا - إبتو على تقديمه تقرير مجلس الأمن لهذا العام.

السيد باوليو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية):
 الصيغة الجديدة التي اعتمدها مجلس الأمن هذا العام لتقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة تمثل تقدما كبيرا عما كانت عليه التقارير التي قدمت في السنوات الماضية. ومع أن المقدمة تأخذ بنهج وصفي أكثر من أخذها بنهج تحليلي، فإنها تتميز بأنها موجزة ومحددة. وهي مفيدة بشكل خاص لأنها توفر موجزا قصيرا لأنشطة المجلس على مدى الإثني عشر شهرا التي تغطيها، وإن كانت ربما أفرطت في اتخاذ شكل تخطيطي. والتغيير في صيغة التقرير دليل آخر على استعداد مجلس الأمن لأن يصبح جهازا أكثر فعالية وشفافية وتشاركية. والتغييرات الأخرى التي أدخلت مؤخرا في أساليب عمله تصب في نفس الاتجاه، مثل زيادة عدد الاجتماعات المفتوحة التي بوسع الدول غير الأعضاء أن تشارك فيها، وكذلك عقد اجتماعات استعراض ختامي وإجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. والمسألة الأخيرة مهمة جدا لأوروغواي، التي تساهم بقوات بصورة متسقة لما يزيد على ٥٠ عاما فضلا عن كونها حاليا البلد الذي يقدم أعلى نسبة من العسكريين والمدنيين بالقياس إلى عدد سكانه.

وترحب أوروغواي بحماس بجميع هذه التغييرات، التي تعود بالفائدة لا على جميع الدول الأعضاء التي ليس أعضاء في المجلس فحسب، بل على المجلس نفسه أيضا، لأنها تعزز من شرعيته ومصداقيته. إلا أن الاجتماعات التي تعقد خلف أبواب مغلقة لا تزال كثيرة جدا. وفي حالات عديدة، تتم صياغة القرارات والتفاوض عليها بسرية؛ ونتيجة لذلك، فإن الدول التي ليست أعضاء في المجلس، ولكنها ملزمة بقراراته، كثيرا ما لا تكون لديها فكرة واضحة عن أسباب الإجراءات التي اتخذت وأهدافها.

الأمن في وضعه الحالي عاد لا يمثل المجتمع الدولي المعاصر تمثيلا كاملا.

وتؤيد سلوفاكيا توسيع مجلس الأمن في فئتي عضويته، الدائمة وغير الدائمة. وبالإضافة إلى الأعضاء الدائمين الجدد مما يسمى بالبلدان الصناعية، ينبغي أن تعطى قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية عضوية دائمة في هيئة صنع القرار الهامة هذه. ومجموعة دول أوروبا الشرقية، التي ازداد عدد أعضائها أكثر من الضعف على مدى العشر سنوات الماضية، ينبغي ألا تحذف من عملية توسيع مجلس الأمن في فئة العضوية غير الدائمة. وبلغت الأرقام، تؤيد سلوفاكيا فكرة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من ١٥ عضوا، وهو العدد الحالي، إلى ٢٥ عضوا.

وتؤمن سلوفاكيا أنه ليس بعيدا عن الواقع وليس من غير المنطقي جدا أن نتوقع التوصل إلى توافق في الآراء بالنسبة لضرورة زيادة فئتي العضوية كليهما. وسيكون من المنطقي أيضا أن نتوقع أنه ينبغي أن يتساوى جميع الأعضاء الدائمين في التمتع بحق النقض. ومن غير المنطقي أن نتوقع إلغاء حق النقض، ولكننا نرى أن من المنطقي أن نتوقع تقييده وجعل استخدامه أكثر شفافية.

وقبل أن اختتم بياني، اسمحوا لي أن أهنئ أعضاء مجلس الأمن الذين انتخبوا مؤخرا - إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي - وأن أعرب عن أملنا في أن يعملوا دون كلل من أجل قضية السلم والأمن الدوليين العادلة. ومن المؤكد أننا ندرك أن مجلس الأمن قد لا يتمكن من حل جميع الصراعات، ولكننا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، وجميعنا بوصفنا بشرا لدينا ما يدعونا إلى أن نتوقع من مجلس الأمن أن يبذل في جميع الأوقات جهودا جادة لوقف المعاناة الإنسانية الناتجة عن الأخطار التي تتهدد السلم، بغض النظر عن مكان حدوثها.

صلة مباشرة بطريقة ما بالصراع. ولا يبدو من المعقول أن يظل المجلس سلبيا وأن يسمح بأن يمضي الوقت دون أن تنفذ أوامره البلدان الملزمة بتنفيذها.

وعلى أقل تقدير، ينبغي أن يُشهر المجلس على نطاق واسع بحالات عدم الامتثال هذه، مزودا الجمعية العامة بمعلومات مستكملة ومتسقة عن هذه الانتهاكات في تقارير خاصة تقدم وفقا للمادتين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا سيمكّن الجمعية لا من معرفة أي من أعضائها لا يمتثل لقرارات مجلس الأمن فحسب، بل من أن تقدم في النهاية توصيات أو تتخذ بطريقة ما موقفا من هذه المسألة. وهذا يدخل كليا ضمن صلاحيات الجمعية العامة. دعونا نتذكر أنه، وفقا للمادة الثانية عشرة من الميثاق، يحق للجمعية العامة أن تقدم توصيات، بطلب من مجلس الأمن، بشأن النزاعات أو الأوضاع التي ينظر فيها المجلس.

إن أنشطة مجلس الأمن في الفترة قيد الاستعراض كانت مكثفة بصورة استثنائية وفي بعض الجوانب كانت فعالة للغاية، حسبما نرى في التطور الإيجابي في عدد من الحالات، بما فيها سيراليون وأنغولا وتيمور - ليشتي. وبالمثل، نود أن نؤكد على الفعالية التي وجه بها مجلس الأمن مكافحة الإرهاب، وكذلك العمل الجدير بالثناء الذي أجرته لجنة مكافحة الإرهاب.

وهذا أفضل دليل على حقيقة أنه في عالم يزداد فيه عدد الصراعات ومدى تعقدها فإن الأمم المتحدة تظل البديل الشرعي الوحيد، والإمكانية الوحيدة لتسوية هذه الصراعات بصورة عادلة ودائمة. وأي عمل آخر، سواء كان ذا طبيعة وقائية أو قسرية، يؤخذ خارج نطاق المنظمة، ويفتقر بالتالي إلى الشرعية التي يضيفها توافق آراء المجتمع الدولي، الممثل بمجلس الأمن، يرجح أن يدم الصراعات أو بسبب تفاقمها.

ولهذا السبب، يشعر وفدي، كما قال الممثل الدائم لكولومبيا، السفير بالدييسو، في المجلس، ينبغي أن ينظر إلى هذه التغييرات على أنها مرحلة من

”عملية دائمة لوضع منتج يتلائم ومطالب الدول الأعضاء في المنظمة“. (S/PV.4616، الصفحة ٢١)

بعبارة أخرى هذه هي الخطوات الأولية التي ستقودنا - وأمل، في المستقبل القريب - إلى نوع التقارير الذي يعطينا صورة كاملة عن حالة المشاكل الدولية المعروضة على جدول أعمال المجلس. وسيتحقق هذا عندما لا يعود التقرير، مثل التقرير قيد النظر، مجرد تقرير وصفي، وعندما يشتمل على عناصر تحليلية وتقييمية للنتائج. ونحن ندرك أن هذا سينطوي على مهمة أكثر تعقيدا، ولكنني أعتقد أنها ليست أكبر من أن تتمكن قدرات المجلس من إنجازها.

وينبغي أن يشتمل التقرير، من بين أشياء أخرى، على ملخص موجز لاجتماعات الاستعراض الختامي الشهرية. وتقييم لفعالية التدابير المطبقة والآليات المستخدمة في فرادى الحالات لضمان الحفاظ على السلم والأمن أو استعادتهما، وكذلك الطريقة التي تطبق فيها الجزاءات وفعاليتها وتأثيراتها؛ وأن يشتمل على وجه الخصوص، على مزيد من المعلومات عن مدى تنفيذ القرارات المعتمدة من قبل الدول الملزمة بتنفيذها.

الجانب الأخير يثير قلقا خاصا لوفدي. ففي التقرير المعروض علينا، ذكر عدم الامتثال لبعض القرارات التي اعتمدها المجلس فيما يتعلق بعدة صراعات. وتفهم أوروغواي أنه قد يتعين تعزيز آليات الرصد. وعلى كل حال، سيكون من المناسب النظر في إجراءات جديدة أو آليات جديدة لاستمالة الدول إلى الامتثال للقرارات، لا سيما عندما تكون الدول غير الممتثلة أطرافا في صراع أو لها

بالهدف الذي تسعى إليه كل الدول، وبلا استثناء - وبعبارة أخرى، تحسين الطبيعة التمثيلية والديمقراطية للمجلس.

ولو كان هذا الهدف قد وضع منذ السنة الأولى، عندما بدأ الفريق العامل أعماله، موضع الممارسة - تعديل ميثاق المنظمة - ولو فرضنا زيادة مقدارها ١٠ أعضاء على العضوية غير الدائمة، فإن ٥٠ عضوا في هذه الجمعية كانت ستشغل مقاعدها في المجلس، إضافة إلى الأعضاء غير الدائمين الذين شغلوا مقاعد في المجلس خلال العشر سنوات تلك، بموجب التكوين الحالي للمجلس. ولأمكن تنفيذ توسيع المجلس منذ زمن بعيد دون الإخلال بالنظر في إمكانية إجراء زيادات أخرى في عدد الأعضاء غير الدائمين.

ولكن، كما قلت سابقا، ليست هذه المفارقة الوحيدة التي تميزت بها مشاورات الفريق العامل. إذ تظهر مفارقة أخرى عندما يقوم عدد كبير من الأعضاء في الفريق بتكرار نفس العبارات بطريقة تبعث على الاشمئزاز، كما فعلنا جميعا، بأنهم يريدون إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن، وأنهم يريدون مجلس أمن أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا وأكثر شفافية. ثم يروجون في الوقت ذاته، لصيغة لتوسيع المجلس تؤدي إلى عكس ذلك تماما، فهم يقترحون زيادة في عدد الأعضاء الدائمين بمنحون امتيازاً غير ديمقراطي على الإطلاق. وأقصد بهذا حق النقض. وفي الوقت الذي يؤكدون فيه على ضرورة جعل مجلس الأمن هيئة أكثر ديمقراطية، يقترحون إجراء تغييرات تجعله أقل ديمقراطية. وتصبح المفارقة مستعصية على الفهم عندما نرى دولا تقترح توسيع حق النقض بينما تناادي بإلغائه في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من حقيقة أن الجهود المبذولة في الفريق العامل لم تثمر عن نتائج، فإن أوروغواي تدرك أننا لا بد لنا من المشاركة. ولا نزال نضع ثقتنا في الفريق، الذي لا يزال المحفل المناسب الوحيد لمواصلة هذه المشاورات. وفي الوقت

وفيما يتعلق بالمشاورات حول إصلاح مجلس الأمن، نحن لا نرى أي حجة لتفاؤل كبير في إمكانية التوصل إلى تقدم هام في المستقبل القريب، خاصة إذا ما استمرت المشاورات حول نفس الاقتراحات المتعلقة بالإصلاحات التي قدمت قبل حوالي عقد.

صحيح أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية تمكن من إحراز بعض التقدم بشأن جوانب ثانوية معينة يرد وصفها بتفصيل كبير في التقارير السنوية. ومما لا شك فيه، أن مداواته ساهمت في الأخذ بالإصلاحات في أساليب عمل المجلس. ولكن فيما يتصل بمسألة تكوين المجلس الجوهرية، وكيفية توسيعه، وماذا ستكون الإجراءات في صنع القرار إذا ما جرى التوسيع - فإننا بالنسبة لهذه المسائل ما زلنا واقفين عند نفس النقطة التي كنا فيها قبل سنوات عديدة.

ووقعنا في هذا المأزق ليس بسبب الافتقار التام إلى الاتفاق الكامل داخل الفريق العامل. وفي هذا الصدد، فمن الجدير بالاهتمام التأكيد على إحدى الحالات العديدة التي تتسم بالمفارقة التي تتميز بها المشاورات. والواقع أنه لمن المفارقات أنه تعذر إضفاء الطابع الرسمي على أي اتفاق بشأن تكوين المجلس، رغم حقيقة أنه ساد منذ بدء المشاورات، توافق آراء بشأن ضرورة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. فلا توجد أي دولة تعترض على زيادة العضوية غير الدائمة. ومع ذلك، لم يتمكن الفريق العامل من إضفاء الطابع الرسمي على توافق الآراء هذا، لأن بعض الدول تجعله مشروطا بقبول زيادة عدد الأعضاء الدائمين الذين سيتمتعون بحق النقض، وهي القضية ما زلنا بعيدين كل البعد عن التوصل إلى اتفاق عام بشأنها.

ولهذا، تستمر المشاورات سنة تلو الأخرى، دون إصلاح، إصلاح يتفق عليه الجميع، إصلاح يفي بلا شك

ودليل على مساهمة مجلس الأمن أمام الجمعية وجميع أعضاء الأمم المتحدة الذين يمثلهم.

ونلاحظ بتقدير الصيغة المستحدثة لمقدمة التقرير السنوي بشأن مشاكل العالم. وعلى الرغم من أن النصوص موجزة، فهي بالفعل جاءت في الوقت المناسب وثرية بالمعلومات. ونرحب أيضا بتحسين في أساليب عمل مجلس الأمن، على الرغم من وجود إمكانية إضافية لتحسين الشفافية، كما يوضح التقرير ذاته. وإن زيادة عدد الجلسات المفتوحة، والتقييم الشهري الذي يقوم به رؤساء المجلس، والإحاطات الإعلامية المتواصلة من الرئيس للدول غير الأعضاء والصحافة، وزيادة المشاورات مع الدول المساهمة بقوات والاتجاه العام صوب الانفتاح في جلسات المجلس لها آثار مفيدة.

ونلاحظ إحراز تقدم فيما يتعلق بعدد من المسائل. وفي مجالات أخرى، الحالة أكثر تهديدا مما سبق، مثلما هو الحال مع الإرهاب الدولي. ونعتقد أن مجلس الأمن قد تصرف بسرعة وبحكمة في اتخاذ لقرارين تاريخيين لمكافحة الإرهاب يستهدفان احتثات جذور تلك الآفة. ومن خلال لجنة مكافحة الإرهاب التابعة له التي تم إنشاؤها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بدأ مجلس الأمن، مثلما يصرح التقرير في المقدمة في تحريك، "عملية لم يسبق لها مثيل في ضراوتها لمكافحة خطر هائل يتهدد السلم والأمن في العالم".

ومن المؤسف، أن يظل عدد من المشاكل القديمة العهد مدرجا في جدول أعمال المجلس بدون حل من ضمنها مشكلة قبرص، نتيجة للافتقار إلى الإرادة السياسية ورفض تنفيذ قرارات المجلس الملزمة. والتزام جميع الدول الأعضاء من دون استثناء بالامتثال لقرارات مجلس الأمن هو حكم من أحكام الميثاق تعهدت جميع الدول باحترامه.

ذاته نعرف أن من الضروري، بغية تعزيز إمكانيات التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع، مواصلة البحث عن أسس جديدة للمناقشة.

ونحن على اقتناع بأن من الممكن إيجاد صيغ مؤسسية تلي تطلعات دول معينة أبدت استعدادها لتولي مسؤوليات أكبر عن طريق زيادة حضورها ومشاركتها في مجلس الأمن دون المساس، بهذه الطريقة، بطابعه الديمقراطي أو بوظائفه.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية):

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن صادق تعازينا لذوي الضحايا الذين وقعوا في بالي الجميلة، بإندونيسيا، بسبب الهجمة الإرهابية.

ونعرب عن تقديرنا لصاحب السعادة سفير الكاميرون مارتن بلنغا - إبتو على عرضه تقرير مجلس الأمن بطريقة واضحة جدا. ونلاحظ الزيادة الدائمة في الطلبات من مجلس الأمن بالرد على الصراعات والتهديدات وما يعكس صفو السلام، التي تجلت بكثرة الجلسات والقرارات والبيانات الرئاسية أكثر من السنة الماضية.

والتقرير الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، يتعامل أساسا مع القضايا التي نظر فيها المجلس استنادا إلى مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن.

إن ميثاق الأمم المتحدة أناط بالمجلس سلطات واسعة النطاق. إذ لا يحق لأي جهاز آخر اتخاذ مقررات ملزمة. ويزايد حصول المجلس على مكاسب سياسية على حساب الجمعية، وخاصة منذ الهجمات الإرهابية يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. ومع ذلك فعلى الرغم من التحول الكبير للقوة في صالح مجلس الأمن، فإن تقديم التقرير إلى الجمعية العامة هو في حد ذاته تذكرة

تلك الوثيقة، ينبغي تنفيذها بصورة كاملة، وخاصة في هذه الأوقات المعقدة، وذلك عن طريق وضع قوات مسلحة تحت تصرف مجلس الأمن من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

ولتدعيم منظمتنا بقدر أكبر، لا يمكن زيادة التأكيد على ضرورة وجود علاقة قوية بين مجلس الأمن والجمعية العامة أهم جهازين في الأمم المتحدة. ومن أجل تحقيق تلك الغاية، ندعم أيضا تعاوننا أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات أخرى، مادام الهدف هو تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أهنئ أعضاء مجلس الأمن الذين تم انتخابهم مؤخرا، وأن أشكر جميع أعضاء المجلس على جهودهم من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية قبرص على أساس من قرارات مجلس الأمن.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية):
بادئ ذي بدء، أود أن أعرب بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، عن عميق التعاطف مع العائلات التي فقدت أحبائها في الهجمة الإرهابية في بالي يوم السبت الماضي. وأعرب عن تضامنا مع حكومتي إندونيسيا وأستراليا. وندين دون تحفظ ذلك العمل غير الإنساني البشع الذي استهدف ضحايا أبرياء، ونأمل أن يقدم مرتكبو هذه الهجمة قريبا إلى العدالة.

ويضم وفدي صوته إلى آخرين في شكر رئيس مجلس الأمن على عرض تقرير المجلس على الجمعية العامة (A/57/2). ونتفق بصورة كاملة مع البيان الذي أدلى به. وندين بالعرفان لزملائنا أعضاء مجلس الأمن لجهودهم الكبيرة واقتراحاتهم وإسهاماتهم القيمة في إصدار تقرير هذا العام، الذي تسهل قراءته، والأكثر إيجازا وتركيزا والأفضل تنظيما عن التقارير السابقة. وفوق كل شيء، فقد أدى تقرير هذا العام إلى توفير كبير في النفقات عن السنوات الماضية.

إن عدم تنفيذ مجلس الأمن لقراراته يقوض فعالية المجلس ومكانته. وكما صرح رئيس جمهورية قبرص:

”ستعرض فعالية هذا الجهاز الأكثر أهمية من أجهزة الأمم المتحدة لخطر شديد إذا طبق معيارين. ويجب أن يتعامل مع كل حالة بتصميم واتساق“.

أولا، من أجل أن يحقق المجلس أهدافه، يجب أن يتسم بالتمثيل الحقيقي وأن يعبر في عضويته ومضمونه عن الحقائق الحالية. كما أن الإصلاح، وخاصة في زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على أساس توزيع جغرافي منصف وطبقا للمادة ٢٣ من الميثاق، سيعطي المجلس قدرا أكبر من الشرعية وسيجعله أكثر ديمقراطية مما يعزز فعاليته.

وأثناء النقاش العام، وأيضا في المناقشات في الجلسات العامة بشأن مسألة التمثيل المنصف في المجلس وزيادة أعضائه، البالغة الأهمية، سجلت قبرص آراءها رسميا. إن زيادة عضوية مجلس الأمن أمر حتمي نظرا لأنه يلاقي تأييد جميع الدول الأعضاء. ونحتاج إلى الإرادة السياسية والمرونة من أجل تحقيق اتفاق تدعمه الأغلبية الساحقة. ونأمل أنه بالمشاورة وبزيادة مجالات الاتفاق في الرأي في الاجتماعات السابقة للفريق العامل المفتوح باب العضوية عبر العقد الماضي، سنخطو خطوات إيجابية صوب اتفاق مقبول بوجه عام.

ثانيا، من البديهي أنه يجب أن يكون للأمم المتحدة ما يكفي من الأموال والموظفين لكي تستطيع، حسبما ذكر الأمين العام، ألا تخيب آمال من اعتمدوا عليها. وإذا ظلت قرارات مجلس الأمن من دون تنفيذ نتيجة لعدم قدرته على تنفيذ قراراته الملزمة، فلن يكون للإصلاح أي معنى.

وأخيرا، ما فتننا نعتقد منذ أمد بعيد أن مواد الميثاق المتعلقة بنظام الأمن الجماعي، كما ينص الآباء المؤسسون في

أثناء هذا العام، أتيحت لمجلس الأمن فرصة الاستماع إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية - الاتحاد الأفريقي الآن - عن حالات الصراع في أفريقيا. وهذه ممارسة يجب أن تستمر في المستقبل لضمان النظر المناسب والتنسيق، وكذلك التكامل في ضوء حقيقة أن الاتحاد الأفريقي يقوم الآن بدور أكبر على الصعيد الإقليمي في ميدان حل الصراعات ومنع نشوبها وإدارتها.

وأنشأ مجلس الأمن أيضا فريقا عاملا مخصصا معنيا بأفريقيا، قدم مساعدة كبيرة للمجلس في معالجة قضايا وصراعات معينة في أفريقيا. ويجدوننا الأمل ألا يمسه مبدأ إبقاء الفريق العامل في نهاية هذا العام. ونحن سعداء أيضا بأن التعاون هذا العام بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعاون لم يسبق له مثيل. وهذا التعاون ضروري للانتقال بسلاسة من حفظ السلام إلى بناء السلام وإلى توطيد السلام. ويجدوننا الأمل أن يستمر بذل الجهود الرامية لتعزيز هذه العلاقة خدمة للمجتمع الدولي.

وستكمل موريشيوس قريبا مدة عضويتها غير الدائمة في المجلس، وهي ستان. وقد وجدنا هذه التجربة مفيدة جدا ومجزية تماما. وقد كانت المهمة بالنسبة لنا - بوصفنا بلدا صغيرا له بعثة صغيرة - مهمة صعبة دون شك؛ ولكنها بكل تأكيد تساوي ما بذل فيها من جهد. وحيث أننا على وشك أن نترل من القطار الذي أشار إليه ممثل سنغافورة الدائم في بيانه يوم الاثنين، قد يكون من المناسب لي أن أنشأ معكم بعض الآراء حول تجربتنا وأن أقدم بعض الاقتراحات عن الطريقة التي يمكن بواسطتها زيادة تعزيز دور الأعضاء المنتخبين.

فقد وجدنا في هذين العاملين أن الأعضاء المنتخبين قادرون على القيام بدور هام وبناء للغاية في عمل مجلس الأمن. فالتحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين تتطلب

ونعرب عن شكرنا للممثل الدائم لسنغافورة، السفير كيشور محبوباني، على جهوده الدؤوبة ومثابرته في إقناع المجلس بقبول الصيغة الجديدة للتقرير.

ولقد استمعنا إلى العديد من المتكلمين أثناء هذا النقاش يشيرون إلى الضرورة الحتمية لإصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها. ونشاطهم آراءهم في العديد من الجوانب. ونتطلع إلى عمل تشاوري أكثر جدية بشأن هذه الاقتراحات من جانب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

بالنسبة لمسألة توسيع عضوية المجلس، أود أن أكرر الإعراب عن موقف موريشيوس بأن الهند، من بين دول أخرى، ينبغي أن تشغل مقعدا دائما في مجلس الأمن - وهو مقعد تستحقه عن جدارة.

أثناء الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، واصل مجلس الأمن القيام بدوره المتفاني في منع نشوب الصراعات العنيفة بين الدول وشارك بفعالية في تحسين أساليب جديدة لمعالجة العدد الكبير من الصراعات داخل الدول. ولم يتصرف المجلس للرد على التهديدات للسلام والأمن الدوليين والإقليميين فحسب، ولكنه أخذ أيضا بزمام المبادرة في معالجة المشاكل التي تؤثر على السلم والأمن. ورد المجلس السريع والحاسم، في محاولة لتعبئة الجهود الدولية ضد الإرهاب، من خلال اعتماد قرار بارز - القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) - لم يكن إنجازا تاريخيا فحسب ولكنه أصبح معيارا للمجتمع الدولي في مكافحة جميع أشكال الإرهاب. ونحن نشيد بالسفير جيريمي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على عمله الجدير بالثناء بوصفه رئيس لجنة مكافحة الإرهاب.

لا تحدث فجوة في معالجة مختلف القضايا في المجلس. وفي هذا الصدد، نقترح وضع آلية مناسبة يمكن أن تعمل كذاكرة مؤسسية توفر المعلومات العامة التي تمس الحاجة إليها عن شتى المواضيع، وهي معلومات ضرورية لمشاركة الأعضاء المنتخبين في مداولات المجلس مشاركة سليمة وبناءة.

وتساند موريشيوس بقوة، شأنها شأن الوفود الأخرى، مبدأ التعددية الذي جرى إقراره وتجريبه، والذي بشر الدول بالسلم والأمن والتنمية، بغض النظر عن التفاوت بينها في الحجم أو الاقتصاد أو السياسة. ومع أن هذا البيان قد يبدو مسرفاً في التبسيط ومبالغاً فيه، فإن هناك نقطة التقاء تتعلق بالتعددية - فهي جعلت هذا العالم أكثر تكافلاً؛ وأسهمت في مفهوم القرية العالمية؛ وعجلت بسرعة اتخاذ إجراء متضافر وجماعي في المسائل التي تتعدى الحدود الإقليمية والجغرافية.

ولذلك، أيدنا بقوة إعطاء دور بارز للتعددية وترجيحها على أي نهج أحادي في تناول قضايا ذات اهتمام دولي، لا سيما تلك المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

ويواجه العالم بأسره هذه الأيام خطر أزمة كبيرة وشيك، ينبغي أن يكون مثار اهتمام لكل واحد فينا في الأمم المتحدة ولكل عضو في مجلس الأمن. فقد أشار صواباً أعضاء كثيرون، داخل مجلس الأمن وخارجه، إلى أن الأعضاء المنتخبين يجري تجاهلهم في المناقشات الأولية حول ما قد يتخذه مجلس الأمن من إجراءات. وهذا لا يمكن أن يكون منتجاً؛ وبدلاً من ذلك، يخلق ضبابية من السرية والشك، وهذه مسألة ليست صحيحة. وأود هنا أن أقتبس من ملاحظات أربادا الأمين العام في كامبردج، ماساشوستس، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢:

أن يتم صنع القرار جماعياً وعمرونة، وتتطلب استعداداً لتقديم تنازلات في مرحلة ما بغية تحقيق نتائج ملموسة من خلال توافق الآراء. ويجلب الأعضاء المنتخبون مصداقية وتوازناً لعمل مجلس الأمن، وكأهم يجلبون نفحة منعشة، تفتح آفاقاً جديدة في عملية معالجة المشاكل التي يواجهها العالم.

فمن خلال مناقشتهم للمواضيع، التي تعقد بين حين وآخر، يتمكنون من فتح عمل المجلس لقضايا جديدة ذات اهتمام جماعي، وتوفير فرصة لعضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً لتقديم آرائها حول هذه المواضيع.

وبفضل شعور الأعضاء المنتخبين أنهم مسؤولون أمام المنطقة التي يمثلونها، فإنهم يعتبرون أن من واجبهم أن يجعلوا عمل المجلس أكثر انفتاحاً وأكثر شفافية. ونحن سعداء، كما قال رئيس مجلس الأمن في بيانه، بأنه عقد أثناء الفترة قيد الاستعراض ٢٧٧ اجتماعاً رسمياً لمجلس الأمن، كان العديد منها اجتماعات علنية مفتوحة. ونحن نعتقد أن هذا الاتجاه ينبغي أن يستمر وأنه ينبغي عقد مزيد من هذه الاجتماعات بشأن نطاق أوسع من القضايا.

وقد تمكن الأعضاء المنتخبون أيضاً من إحداث تغييرات إيجابية كبيرة في أساليب عمل وإجراءات مجلس الأمن. ولذلك، نحن نرى أن الأعضاء المنتخبين، إذا توفر لهم الدعم المناسب والفرصة المناسبة، قادرون على أن يخلقوا لدى المجتمع الدولي بأسره شعوراً بالملكية والانتماء، اللذين لا بد وأن يكونا مفيدين لاهتمامنا بالسلم والأمن على الأجل الطويل.

ولهذه الأسباب، يعتقد وفدي أنه ينبغي زيادة تعزيز دور الأعضاء المنتخبين بدلاً من عملية خنقه الجارية الآن. ويعتقد وفدي أن الأعضاء المنتخبين ينبغي أن يتمكنوا من الاستفادة من الدعم المناسب، من الأمانة العامة ومن الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في المجلس، حتى

على الجهود التي يبذلها رئيس الجمعية، السيد يان كافان، بشأن هذه المسألة ومسائل أخرى معروضة على الجمعية العامة، لتجميع البنود ومعالجتها بطريقة أكثر اتساقا.

وإننا نرحب بهذا التقرير بهيئته الجديدة (A/57/2) الصادر عن مجلس الأمن والمقدم إلى الجمعية العامة عن أنشطة المجلس في الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠٠١ ولغاية تموز/يوليه ٢٠٠٢. وإن إعادة صياغة التقرير، وتضمينه مقدمة تتسم بطابع أكثر تحليلا، تمثل نقطة انطلاق جيدة. وإن ضم التفصيل الإحصائي والمرفقات يسهم أيضا في جعل التقرير أكثر سهولة في القراءة. وإذ تنتقل أيرلندا من المجلس في نهاية العام، سنولي رصد زيادة توسيع التقرير وتعميقه اهتماما خاصا، من هذه القاعة. ونأمل أن نرى مزيدا من التحليل، فيما نقر ببعض القيود المفروضة.

وأود أن أشيد بوفد سنغافورة على عزمه ومساهمته القيمة جدا في إنجاز هذا التقرير المبتكر. وإذا ما استعنت بتشبيه السفير محبوباني بشأن القطار المتحرك، في بيانه خلال المناقشة التي جرت يوم الاثنين، فسيكون على أولئك الركاب الذين يتزلون من القطار، في غضون أشهر قليلة، كما ذكر السفير كونجول أيضا، على ما أظن، أن يراقبوا بانتظام تقدم القطار فيما يتحرك على مساره، وأن ينتهزوا الفرص المتاحة لدى محطات التوقف على طول الطريق ليتأكدوا من التقييد بالتحسينات المدخلة ومن إضافة التعديلات الإضافية على التجهيزات حيثما وأينما تدعو الحاجة ليبقى القطار سائرا في ركبه بسلاسة.

وكما قال السفير كونجول قبل قليل فيما يتعلق بموريشيوس، تفخر أيرلندا أيضا بكونها قد خدمت كعضو في المجلس. وإننا نعتقد اعتقادا قويا أن الأعضاء المنتخبين قادرين على القيام بمساهمة قيمة جدا. ونود الاعتقاد بأننا قد ساهمنا

”الانفتاح سمة عصرنا الآخذة في الظهور. ولكن يتعين أن نجعله يعمل، وإلا فإن البلدان والشعوب قد تتراجع لتتمترس وراء الحمائية أو، وهذا أسوأ من كل شيء، ترفض المواطنة العالمية أو العولمة تفضيلا لمفاهيم ضيقة عن المصالح الوطنية ليست مناسبة على الإطلاق للعالم المتكافل“.

ويوجد توافق آراء عالمي حول ضرورة تعزيز الانفتاح والشفافية في جميع أنشطة الأمم المتحدة وعمليات صنع القرار فيها. ولا ينبغي أن يستثنى مجلس الأمن من ذلك. وإذا كنا نريد أن نرى مجلسا فعالا وموجها نحو تحقيق النتائج جديرا بالمصادقية التي أعطيت له منذ إنشائه يجب أن نكون متفتحين للآراء الابتكارية واقتراحات الإصلاح.

وفي حين أننا نعترف بالجهود التي بذلها أعضاء مجلس الأمن لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة وكذلك التزامهم القوي بمبادئه، نعتقد أنه لا ينبغي التضحية بالمصالح الجماعية من أجل المصالح الوطنية. وينبغي أن يكون الحفاظ على الوحدة هو المبدأ الذي يوجهنا، وينبغي أن يسعى كل عضو في المجلس لتحقيق هذه الغاية، لأن المجلس يحقق أقصى فعالية عندما يعمل متحدا. ولن يتحقق هذا إلا إذا أظهرت كل دولة عضو شعورا بالانتماء والتزاما غير أناني بعمل المجلس وشاركت في مناقشاته مشاركة بناءة.

السيد ميرناهان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أدين الاعتداءات الإرهابية الغاشمة التي وقعت في الأسبوع الماضي في بالي. وأود أيضا، بالنيابة عن وفد بلادي، أن أعرب عن التعازي الصادقة لشعب إندونيسيا وحكومتها، وكذلك لأقارب أولئك الذين قضاوا أو أصيبوا من مختلف البلدان.

وإننا نرحب بفرصة إجراء هذه المناقشة المشتركة للتعليق على مسائل منفصلة ولكن متداخلة جدا. وإننا نشي

ونرحب على وجه التحديد بكون المجلس قد عالج الحالة القائمة في الشرق الأوسط، ربما للمرة الأولى منذ بضع سنوات بشكل متزايد وجوهري، وبطريقة مستدامة. وقد أيدنا بشدة، استحداث الإحاطات الإعلامية الشهرية المنتظمة في وقت سابق من هذه السنة، ولكننا نعتقد أن هناك حاجة لمضاعفة الجهود في سبيل التوصل إلى الأهداف التي وافق عليها المجلس وتحقيق التنفيذ الكامل لقرارات المجلس.

وعلى مر السنين، عيب على المجلس، وبحق، فقدان الشفافية، ولكنه اتخذ عددا من الخطوات في سبيل مواجهة ذلك الانتقاد، ليس أقله في السنتين الماضيتين. ولقد شهدنا هذا مباشرة ودعمنا بشكل ناشط انفتاح المزيد من الجلسات على مشاركة العضوية بنطاقها الأوسع. وهناك بالطبع سبل إضافية يستطيع المجلس من خلالها أن يجعل مداولاته أكثر شفافية وقد تمت، على سبيل المثال، زيادة الإحاطات الإعلامية لعموم الأعضاء. ونود أن ننوه بشكل خاص بلجنة مكافحة الإرهاب برئاسة السفير غرينستوك، ممثل المملكة المتحدة، الذي اهتم بصفة خاصة بإبقاء العضوية بنطاقها الأوسع على إطلاع بعمل اللجنة، بشكل منتظم للغاية. وذلك يعتبر مبادرة طيبة ومهمة جدا.

وكما قلنا خلال المناقشة المفتوحة لتقرير هذه السنة، في مجلس الأمن، من المهم أن يعمد المجلس، فيما يقر بالترابط القائم بشكل واضح بين بعض المسائل، إلى عدم التعدي على اختصاص هيئات أخرى في الأمم المتحدة أو تجاوز أدوارها. ومن المهم أن يكمل عمل هيئات أخرى في الأمم المتحدة لا أن يقوضها. ويترتب على هذا ضرورة أن تصبح الهيئات الأخرى أكثر تركيزا على ما تقوم به وأن تدخل في مزيد من الحوار فيما بينها ومع المجلس.

وإن إصلاح الأمم المتحدة يندرج في طليعة المسائل المطروحة في جدول أعمالنا في هذه الدورة. وسنعمد لاحقا

بشيء في مناقشات المجلس، ونأمل ألا يكون هذا القول متسما بالغرور.

وخلال فترة ولاية أيرلندا في المجلس، رأينا، وسررنا بمشاركة في العديد من الابتكارات الحاصلة في أساليب عمل المجلس. ومن بينها زيادة تواتر جلسات المجلس المفتوحة والترتيبات لإجراء مشاورات أوثق مع البلدان المساهمة بقوات - وأستطيع أن أذكر غيرهما. ونعتقد أنه سيتسنى لنا بسببها، مجال أفضل للحصول على المعلومات ومزيد من الفرص للمشاركة في مداولات المجلس بوصفنا بلدا من البلدان غير الأعضاء في المستقبل، إن صح التعبير، مقارنة بما كان ممكنا قبل سنتين. ونريد أن نؤكد بأن هذا الأمر يستمر ويتطور.

وقد حظيت أيرلندا بفرصة مناقشة التقرير خلال جلسة المجلس المفتوحة التي انعقدت في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.4616). وعليه، أركز اليوم على مجرد مسائل قليلة. وأرحب بأن مناقشة مجلس الأمن الخاصة للتقرير جرت في العلن - وهذا الأمر يعتبر ابتكارا إضافيا، يعززه بشدة العضوان غير الدائمين، سنغافورة وكولومبيا.

وقد شهد مجلس الأمن سنة نشطة للغاية وكثيرة الانشغال منذ تقريره الأخير. وكانت أفريقيا محط تركيز خاص. وقد حصل تقدم جيد في كثير من مناطق الصراع، ولكن التحديات المروعة ما زالت قائمة. ويسرنا بشكل خاص أن نحظى بفرصة جديدة لتحقيق تسوية دائمة في أنغولا. ونشعر بأن الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، تحت رئاسة ممثل موريشيوس السفير كونجول، يستحق أيضا تنويعها خاصا به. ونعتقد أنه قام بعمل قيم ومبتكر، وسنكون متقبلين لمفهوم قيام لجان أخرى من تلك الطبيعة ضمن نطاق المجلس.

وإننا نؤيد وجهة النظر التي عبر عنها ممثل ألمانيا هنا يوم الاثنين، ومفادها أن الحل الموقتة هي مجرد بديل مؤقت وتتعارض مع الالتزام الصريح الذي ورد في إعلان الألفية بإجراء إصلاح شامل للمجلس، يغطي مظاهره كافة. وإننا نتعهد فعلا، في بداية هذه الدورة الجديدة، أن نعمل مع الرئيس والمكتب في سبيل إيجاد السبل التي نأمل أن تؤدي بنا، إلى التقدم في العمل خلال هذه الدورة.

السيد ميلندز جاراخونا (السلفادور) (تكلم

بالإسبانية): في الوقت الذي نعيد التأكيد فيه على تأييدنا للبيان الذي أدلت به كوستاريكا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر باسم مجموعة ريو، فإننا ننتهز هذه الفرصة لتقديم بعض الملاحظات الإضافية بشأن المسائل قيد النظر.

يرى وفدي أن النظر المشترك بالنسبة لتقرير مجلس الأمن (A/57/2) وقضية إصلاح المجلس - في إطار الولاية المنوطة بالفريق العامل مفتوح باب العضوية والذي يقوم بدراسة المسائل الجوهرية والإجرائية على حد سواء، بما في ذلك تلك المسائل التي تتعلق بأساليب عمل المجلس - مناسب، ليس بسبب الربط بين البندين فحسب، وإنما أيضا لكون ذلك يعني توفير الوقت والمال، ولا سيما بالنسبة للمنظمة، التي، كما نشكك باستمرار، تواجه أزمات مالية تؤثر على اضطلاعها بولايتها في تحقيق الأهداف المتجسدة بالميثاق.

وفيما يتعلق بالمسألة الخاصة بإصلاح مجلس الأمن، فإننا قد استمعنا باهتمام بالغ وطالعنا العديد من بيانات الوفود. وقد لاحظنا أن كثيرا ما تكون هناك مواقف متعارضة، بعضها متفائلة والأخرى متشائمة، بعضها واقعية في نهجها والأخرى مثالية. وفي رأينا، فإن ذلك ببساطة نتيجة مفاهيم مختلفة ونتيجة المصالح السياسية وأولويات كل بلد أو مجموعة بلدان فيما يتعلق بقرارات ينبغي أن يتم

هذا الشهر إلى مناقشة اقتراحات الإصلاح التي عرضها الأمين العام. وكما يوضح إعلان الألفية، وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387)، يجب أن تترافق الإصلاحات الداخلية والإصلاح على صعيد العمليات الحكومية الدولية. وهذا يعني إحداث تغييرات في كيفية عملنا هنا في الجمعية العامة، ولكنه يشمل أيضا إصلاح مجلس الأمن.

ونحبي التقدم الذي يتحقق والذي يتحقق في أساليب عمل المجلس. ولكننا أصبنا صراحة بخيبة أمل لأن التقدم بشأن المسألة الأكثر موضوعية - المتعلقة بكيفية إصلاح مجلس الأمن وجعله هيئة أكثر تمثيلا، وأفضل تجهيزا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين - لم يحقق مزيدا من الدفع في السنة الأخيرة أو السنتين الأخيرتين. وإننا لا نرتاب بشأن تفاني الممثلين الأعضاء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، والعمل القيم الذي تحقق في محاولة تضييق أوجه الاختلاف في المواقف، ولكن ذلك لا يعتبر كافيا.

وما زال وفد بلادي يستلهم إعلان الألفية والالتزام الوارد فيه، ليس فقط بالعمل بشكل أكبر على مسائل الإصلاح، وإنما بتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن في جوانبه كافة. وليس كافيا أن نواصل مجرد الكفاح، بل يجب أن نعمل مجتمعين، وتصميم، لإيجاد حل يكون شاملا وبمناخنا مجلسا معززا لأنه يتمتع بشرعية متجددة، ويتحلى بالكفاءة والفعالية لكونه أكثر تصديا للتحديات القائمة في عالم يختلف بشدة عن العالم الذي كان قائما مباشرة بعد حقبة الحرب العالمية، بل يختلف عن العالم الذي انشق بعد الحرب الباردة، وللأسف، يختلف أيضا عن العالم الذي نشأ في بداية هذا القرن الجديد.

وشفافية، وإنصافاً وحياداً. ونتيجة لذلك، فإن مقررات المجلس ستكون أكثر شرعية، لأن المجلس سيكون بالفعل تمثيلاً، ويتصرف نيابة عن جميع الدول الأعضاء وفقاً للمادة ٢٤ من الميثاق.

نعيش بزمن تتسم فيه الأوضاع بالتعقيد والصعوبة. وإذا ما قارنا زمننا بالحقبة التي أسست فيها المنظمة - وبشكل أكبر إذا ما قارناها بالفترات السابقة - يمكننا أن نرى أن التحديات الخطيرة التي تواجه الجنس البشري اكتسبت أبعاداً علمية، تتجاوز قدرات الدول الفردية. وعندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ وفقاً للظروف القائمة آنذاك، كانت ببساطة نتاج عملية تطور الشعوب، ويتمثل ذلك بصفة خاصة في أننا وحدنا الصفوف، عن طريق الآليات المتعددة الأطراف، لمنع ويلات الحرب، وأسبابها وعواقبها والنهوض بتقدم الأمم على أسس الكرامة والاعتراف بقيمة البشر. وحالياً، فإن الطبيعة العالمية للظاهرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين تتطلب المزيد من روح التعاون والعزم من جانب كل الدول التي تشكل المجتمع الدولي، بدون أي استثناء. وهذا سوف يمكن الأمم المتحدة، وهي من أعظم اختراعات القرن العشرين، والتي كان لا بد من اختراعها إن لم تكون موجودة، من تكييف نفسها وفقاً للمعطيات والظروف الجديدة للعلاقات الدولية الحالية، التي تتسم بالعولمة والتكافل.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه في العديد من مؤتمرات القمم الدولية، ولا سيما قمة مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، والاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة في ١٩٩٥ ومؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، التزم رؤساء الدول والحكومات بضرورة دعم وإجراء أي تغييرات كانت مطلوبة من أجل تعزيز الأمم المتحدة ولا سيما نظام الأمن الجماعي المتعدد الأطراف، اعترافهم بضرورة هذا الالتزام. وللأسف على صعيد

اتخاذها من قبل الدول حول مسألة ما ذات أهمية بالغة، والتي سوف تؤثر على المصالح الوطنية، إذا ما تم تعديل نظام أضيف ميثاق المنظمة الطابع المؤسسي عليه. هذه التغييرات قد تكون متسقة مع تطلعات ورغبات غالبية الدول الأعضاء. ومع ذلك، تتطلب تلك التغييرات بشكل قاطع الإرادة السياسية وعزم أقلية من الدول التي تتمتع بامتيازات وسلطات خاصة. بموجب الميثاق تتيح لها أن تسمح أو لا تسمح بالإصلاح المطلوب.

وذلك يتفق مع الرأي الذي ورد في تقرير الفريق العامل مفتوح باب العضوية حول إصلاح مجلس الأمن، والذي لا يشير إلى الجوانب الجوهرية للمناقشات في الجلسات المعقودة خلال العام أو التوصيات بتعديل العملية. وعلى وجه الخصوص، فإنه لا يشتمل على تحليلات انتقادية بشأن أسباب انعدام التقدم الحقيقي. ومن جهة أخرى، هنالك الكثير من المواقف المختلفة بشأن كافة المقترحات التي قدمتها الدول والتي لا تزال مطروحة.

وبالرغم من ذلك المفهوم، لا نود أن نعطي انطباعاً بأننا لا نعرف بأن بعض التقدم تحقق حول قضايا الإجراءات وأساليب العمل. ولكن ينبغي أن نذكر بأن هذه النتائج ليست هي النتائج المرضية المتوقعة من جانبنا كجزء من عملية متكاملة أوسع للإصلاح ما زالت قائمة منذ ما يقارب الآن عشر سنوات، وتتواصل فيها الاجتماعات كحلقة مفرغة، ولا تزال مصدراً للقلق.

ومع أن هناك اتفاقاً عاماً على ضرورة إجراء تغييرات جوهرية بميثاق وأداء مجلس الأمن، فإن منح بعض الدول رسمياً لامتيازات وسلطات خاصة يمثل أحد العوائق الرئيسية في التوصل إلى اتفاق عام. واتفاق كهذا قد يمكن الجهاز المسؤول عن السلم والأمن الدوليين من الاضطلاع بولايته واعتماد عملية لصنع القرار تكون أكثر ديمقراطية،

وفي رأينا، فإن تلك المبادئ، لا تزال قائمة وضرورية حتى لا تضعف المنظمة، ولكن، أكثر من ذلك، كي تتعزز وتحقق المزيد من الثقة والمصداقية.

وبالمثل، نؤمن بأهمية استشهاد وفد ماليزيا في هذا الصدد، بقول ممثل المملكة المتحدة:

”ولا يمكن لأي بلد أن يؤدي دورا فرديا في عالمنا المعاصر، ولكن ينبغي لكل بلد أن يضطلع بدور يضيف قوة إلى الأهداف الجماعية للأمم المتحدة“. (S/PV.4616، ص ١٣)

وفي رأينا، فإن هذا البيان يبرز أهمية المكانة التي تحتلها تعددية الأطراف في الشؤون العالمية، والتي ببساطة تقنعنا أكثر بأن عملية الإصلاح في مجلس الأمن بحاجة إلى إعادة تقييم حتى يتسنى لنا تحديد كيفية تعديل مسارات النظر في عملية الإصلاح وتحقيق أهداف وتطلعات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

وأخيرا، أعتقد أنه من المهم في ضوء الحالة الدولية الراهنة أن نستخلص بعض الدروس من التاريخ فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر. ولم تنجح عصبة الأمم ولا نظام الأمن الجماعي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الأولى، بل أخفقا وزالا لأن الدول الأعضاء اتخذت إجراءات من جانب واحد أضعفت النظام القائم. وبالتالي، فقد ذلك النظام الثقة والاحترام والشرعية كذلك. وكلنا ثقة في أن ذلك لن يحدث مع الأمم المتحدة. ودور المنظمة العالمية ومنجزاتها، وفقا لأغراضها ومبادئها، من الأمور الهامة وبخاصة للبلدان النامية. ولهذا، فهي مؤسسة لا غنى عنها في النظام المؤسسي الدولي لتنسيق جهود الدول والتوفيق بينها بغية تحقيق الأهداف المشتركة.

وأود أن أؤكد من جديد أن السلفادور مقتنعة اقتناعا راسخا بأهمية وقيمة الأمم المتحدة ومبدأ التعددية.

الممارسة، لم نشهد تنفيذ هذه الوعود بتكليف المنظمة مع الأوضاع الحالية.

وأعتقد أنه من المهم أن نشير، كذلك، إلى بعض التوصيات التي تضمنتها الوثيقة المعنونة ”خطة للسلام“ (A/47/277)، التي صدرت في عام ١٩٩٢ من قبل الأمين العام بطلب من قمة مجلس الأمن. ولا تزال التوصيات صحيحة تماما كما كانت في السابق. وتنص على:

”يجب ألا يفقد مجلس الأمن أبدا مرة أخرى الروح الجماعية التي لا بد منها للعمل على الوجه الصحيح، وهي الروح التي اكتسبها بعد تجربة. ولا بد أن يسود عمل المجلس شعور صادق بتوافق الآراء النابع من اهتمامات مشتركة، لا التهديد بحق النقض أو بالقوة من أي مجموعة من الأمم. وهذا يعني أن الاتفاق بين الأعضاء الدائمين يجب أن يحظى بالدعم العميق من سائر أعضاء المجلس، ومن أعضاء الأمم المتحدة بوجه عام إذا ما أريد لقرارات المجلس أن تكون فعالة وثابتة“. (الفقرة ٧٨)

”وإذا أردنا للأمم المتحدة أن تنجح فإنه يجب على الأقوياء أن يقاوموا الإغراءين المقترنين وإن كانا متعارضين وهما الانفرادية والانعزالية“. (الفقرة ٨٠)

”الديمقراطية داخل أسرة الأمم تعني تطبيق مبادئها داخل المنظمة العالمية نفسها. وهذا يتطلب أكبر قدر من التشاور والمشاركة والاشتغال من جانب جميع الدول، كبيرها وصغيرها، في أعمال المنظمة. ... ويجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة، وليس بصورة انتقائية، ...“. (الفقرة ٨٢)

ويقدم مجلس الأمن تقاريره السنوية كل عام إلى الجمعية العامة وتحتذب هذه التقارير من الدول الأعضاء كل عام تعليقات وملاحظات ومقترحات واسعة النطاق لو نفذت لما أسفرت إلا عن تعزيز أعمال المجلس ومصداقيته. ولكن مما يؤسف له أن هناك إدراكا بأن المجلس لا يستمع إلى معظم التوصيات. ومع ذلك اختلفت القصة هذا العام بفضل روح المبادرة والتفاني الذي لا يعرف الكلل من جانب بعض أعضاء المجلس. وأشكر وأهنئ السفير مارتن بليغا - إيبوتو، ممثل الكاميرون ورئيس مجلس الأمن على تقديم تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية في مجلد أصغر وبشكل مختلف.

ومما يثلج الصدر أن ننوه بالامتنان لبعض التعليقات والملاحظات الهامة جدا التي أدلت بها الدول الأعضاء أمام الجمعية في السنوات الماضية فيما يتعلق بالتقرير السنوي للمجلس. ويجري الترحيب إلى حد ما بالتقرير ليس لأن المجلس أدخل تحسينات هائلة على أساليب عمله وفقا لما يريده عموم أعضاء المنظمة ولكن لأن التقرير تضمن فصلا يحوي تمهيدا تحليليا للتقرير، كما أن شكله تغير. وحقق هذا التغيير هدفين، فهو يساعد على الإقلال من إحباط الأعضاء بسبب النهج المحافظ إلى حد ما للمجلس فيما يتعلق بعمله، كما أنه يشجع الأعضاء على التقدم بتعليقات بناءة بصورة أكبر على تقرير المجلس، أملا في ترجمة هذه النصائح إلى أعمال في مرحلة ما في المستقبل.

ويقدر وفد بلادي بإخلاص التحسن في عرض المجلس للتقرير، بما في ذلك التحسن في شكل التقرير. وبينما ندرك الصعوبات السياسية لعرض تفاصيل في التقرير، إلا أننا نعتقد أن هناك مجالا كبيرا للتحسن فيما يتعلق بإضفاء صبغة تحليلية أكبر على التقرير. ونعرب عن خالص تقديرنا لجميع أعضاء المجلس، بمن فيهم على وجه الخصوص السفير كيشور محبوباني وفريقه، لإثباتهم بإرادتهم والتزامهم أن الجهد والطاقة

ولهذا يعرب رئيس بلادي ووزير خارجيتها في مختلف المناسبات من هذه المنصة عن الالتزام الصارم والعزم السياسي لحكومة السلفادور بأن تسهم بفعالية في سبيل إيجاد حلول جماعية للتحديات التي تواجهها شعوبنا، إذ تحث جميع الدول الأعضاء على بذل الجهود لضمان وفاء الأمم المتحدة بولايتها، وفقا لتطلعات الشعوب التي أنشئت المنظمة من أجلها.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود

أولا أن أعرب عن عميق تعازينا ومواساتنا لحكومة إندونيسيا وشعبها، ولحكومة استراليا وشعبها كذلك وللدول الأخرى التي سقط مواطنوها ضحايا للهجمة الإرهابية الشنيعة على بالي في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، وتشجب حكومة صاحب الجلالة في نيبال الإرهاب بجميع صورته وأشكاله في أي مكان في العالم. وتتعاطف قلوبنا وعقولنا مع الأسر الثكلى لمن فقدوا أرواحهم ولمن أصيبوا، ونصلي من أجل سرعة معافاتهم من جروح لا تندمل أبعادها. ونأمل ونصلي من أجل أن يمثل مرتكبو هذه الجريمة أمام القضاء قريبا.

ويطلب ميثاق الأمم المتحدة في مادتيه ١٥ و ٢٤ من مجلس الأمن أن يقدم تقريره السنوي، وتقارير خاصة عندما يستدعي الأمر، إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها. وتنص الفقرة ١ من المادة ١٥ بالتحديد على أن "تتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها ... لحفظ السلم والأمن الدولي".

وفضلا عن ذلك، تطالب الجمعية العامة المجلس في القرار ١٩٣/٥١ بأن يضمن في تقاريره، ضمن جملة أمور، معلومات عن مشاورات المجلس بكامل هيئته حول دور قرارات الجمعية في صنع القرار في المجلس وحول الخطوات المتخذة لتحسين أساليب عمل المجلس.

ونيبال، بوصفها دولة ملتزمة بالإسهام بقوات، تقدر كذلك الدور الإيجابي للمجلس في استحداث الأساليب التي تعزز العلاقة بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس، وبخاصة في الروح الثلاثية لهذه الشؤون. ونفهم أهمية وأثر هذه العلاقة في نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشجع المجلس على وضع الأساليب والسبل التي تزيد من إثراء وتعزيز هذه العلاقة على نحو مؤسسي.

وابتكار مجلس الأمن فيما يتعلق بإرسال بعثاته إلى الميدان ربما قد أسهم إلى حد كبير في جعل قراراته تصور الواقع في الميدان على نحو أكثر دقة. ومع ذلك، يجب أن يحكم هذه البعثات إحساس بالتوازن والعدالة. والواقع أن المعاملة المتوازنة لجميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بغض النظر عن مكان تواجدها، تشكل هدفا ينبغي للمجلس أن يسعى إلى تحقيقه، في المستقبل.

وقد كانت مسألة إصلاح هيكل المجلس، بما في ذلك ما يتعلق بحق النقض إحدى القضايا الأكثر غموضا طيلة السنوات العديدة الماضية. ولا يمكن للمجلس أن يجسد في عمله تطلعات الأعضاء إلا عندما يمكنه أن يعتبر نفسه هيئة تمثيلية في السياق الحالي. وردد الأمين العام آراء الأعضاء وشعورهم عندما قال إنه لا يمكن لأي إصلاح للأمم المتحدة أن يكون كاملا دون إصلاح هيكل المجلس. وفيما يتعلق بهذه القضية، فإن آراء نيبال وموقفها بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز معروفان ومتسقان، ونحن مستعدون لتقبل توسيع في عضوية المجلس بناء على توافق في الآراء يمكن التصديق عليه.

إجمالا، نحن نعتقد أن المجلس المصلح ينبغي أن يكون أكثر ديمقراطية، وأكثر شفافية وأكثر تمثيلا وأكثر مساءلة عن أعماله مما هو عليه الحال الآن.

الذين لا يكلان يثمران بالفعل. ونهني جميع أعضاء المجلس على موافقتهم الجماعية على اعتماد تقريرهم في شكله الجديد.

وفضلا عن التعليقات على التقرير نفسه، يجتذب المجلس بصورة تقليدية اقتراحات يجعله أكثر شفافية وديمقراطية واستجابة في أعماله وأكثر تمثيلا في هيكله. وإذا كانت المناقشات التي دارت حول التقرير في اليومين الماضيين مؤشرا، فسنكون واهمين إذا اعتقدنا أن التغيير في الشكل سيخفف تلقائيا من التعليقات على الجوانب الأخرى لأعمال المجلس الهامة.

والحاجة إلى المزيد من الشفافية في أعمال المجلس لم تقل. ويجب أن تزيد مشاركة غير الأعضاء في المداولات المعنية بالقضايا المعروضة على المجلس. والمناقشات العلنية أو الجلسات العلنية المفتوحة، التي قد يقصد منها معالجة هذه الفجوة، أصبحت الآن طقوسا، وأحيانا ما يعتقد أنها تغطي بشكل غير مباشر نواحي الضعف المتأصلة للمجلس. وتثار أسئلة أيضا عما إذا كان هذا النقاش الذي يجري حول مجالات يفضل أن تترك لولايات هيئات أخرى يحقق أية نتائج تسهم في وفاء المجلس بمسؤولياته الجوهرية، وعما إذا كان التعاون بين المجلس والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، وفقا لما نص عليه الميثاق، يخدم نفس الأغراض على نحو أفضل.

وأثناء العام الماضي، شهد العالم الدور التاريخي للأمم المتحدة في ظهور تيمور - ليشتي كدولة مستقلة، مما أدى إلى قبولها في الشهور الماضي كأحدث عضو في المنظمة، ونقدر تقديرا كبيرا عمل المجلس الذي ساعد على حدوث ذلك. وبالمثل، لم يكن هناك مثيل لدور المجلس في توحيد العالم كله بالفعل في الحرب ضد الإرهاب إثر أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر المروعة.

بعض المسائل المغطاة في التقرير تتعلق بأزمات تهدد السلم والأمن الدوليين وأدت إلى اتخاذ المجلس إجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق. ونحن جميعا - بطبيعة الحال - ملتزمون بالقرارات التي تصدر في هذا السياق، ومملكة المغرب، إذ تلتزم التزاما خاصا بالشرعية الدولية، تنوي الامتثال التام. وهناك مسائل أخرى تتعلق بنزاعات قد تهدد السلم والأمن الدوليين إذا استمرت. وبموجب الفصل السادس من الميثاق، المجلس مفوض في أن يوصي - وهذه توصيات - بأية عمليات تسوية سلمية يعتمدها ملائمة.

وفي معظم الحالات، بمجرد تعزيز الأمن في جزء ما من أجزاء العالم، عن طريق إبرام وقف لإطلاق النار تضمنه قوة لحفظ السلام، يشجّع المجلس على التفاوض فيما بين الدول أو الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية نهائية مستدامة. والبعد الإقليمي كثيرا ما يؤكد عليه المجلس، كما هو الحال في غرب أفريقيا، حيث تضمن الجمع بين بلدان منطقة نهر مانو. وصاحب الجلالة الملك محمد السادس أسهم إسهاما شخصيا في هذا الجهد بعقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول الثلاث سيراليون، وغينيا وليبيريا في شباط/فبراير ٢٠٠٢. والدبلوماسية المغربية تعمل الآن لتهيئة الظروف المواتية لعقد مؤتمر ثان للقمة، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي للنهوض بالسلم في منطقة غرب أفريقيا. لقد وقعت المنطقة مؤخرا - للأسف - ضحية قتال عنيف في البلد الشقيق، كوت ديفوار.

ونحن نود أن نبرز كل الاهتمام الذي بدأ مجلس الأمن يولييه للمسائل الإنسانية، سواء بغرض خفض أثر الجزاءات الاقتصادية على السكان المدنيين عن طريق ما يسمى بمفهوم الجزاءات الذكية، أو عن طريق تقديم الإغاثة والمساعدة للسكان في البلدان التي بها صراعات، أو عن طريق الجهود الرامية إلى تخفيف محنة اللاجئين لاستعادة حريتهم في الاستيطان حيثما يختارون، ولإنفاذ

في الختام، في اليومين الأخيرين من هذه المناقشة، تعرفنا على الكثير من الآراء الإضافية تتسم بنفاذ البصيرة فيما يتعلق بمدى الإصلاح سواء في بنية أو أداء المجلس. إن عملية الإصلاح قد بدأت، والمجلس أظهر أنه لا يتجاهل تجاهلا تاما توصيات أعضاء الأمم المتحدة القيّمة.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن تقديري، مرة أخرى، لأعضاء المجلس لإسهامهم القيّم في عمل المجلس، بما فيه إعداد التقرير السنوي الراهن.

وبنفس الروح، يهنئ وفد بلدي أيضا إسبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وباكستان، وشيلي على انتخابها أعضاء غير دائمين بالمجلس للدورة القادمة. ولما كان الإصلاح عملية مستمرة، نأمل ونعتقد أن أعضاء المجلس الجدد سيواصلون الإسراع بعملية جعل المجلس أكثر استجابة لتوقعات أعضاء الأمم المتحدة خلال مدة عضويتهم بالمجلس.

السيد بنونه (المغرب) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أتناول الموضوع محل الدراسة، أود أن أعرب عن تعازي المغرب لإندونيسيا وكل أسر ضحايا الهجوم الإرهابي الخطير الذي وقع في بالي منذ عدة أيام، ومملكة المغرب تدين وتكافح الإرهاب في كل صوره وأيا كان مصدره.

وأولا وقبل كل شيء، نود أن نشي على مجلس الأمن لعرضه تقريره الأخير إلى الجمعية العامة، الذي قدمه زميلنا السفير مارتن بيلينغا - إيوتو ممثل الكاميرون. وبهذه المناسبة، نود أيضا أن نذكر بالإسهام الإيجابي للغاية الذي قدمه السفير كيشوري محبوباني ممثل سنغافورة، والذي مكّن من خفض حجم التقرير وجعله أكثر قبولا.

الميثاق يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهو يضطلع بهذه المسؤولية باسم جميع الدول الأعضاء، ولهذا فإن التقرير عن أنشطة المجلس ذو أهمية مباشرة لنا جميعا.

من ناحية أخرى، قد نتوخى إلقاء نظرة جديدة على قائمة الأعضاء المنتخبين لنراعي التغييرات التي حدثت في حجم وهيكل عضوية الأمم المتحدة منذ إنشاء منظمنا. لقد حدث استعراض مبدئي فعلا، بطبيعة الحال، أدى إلى زيادة العدد من ١١ إلى ١٥، لكن يمكننا أن نستعرض، مرة أخرى، عدد وهيكل هؤلاء الأعضاء المنتخبين. ونظرا لذلك، يبدو لنا أن إصلاح المجلس غير قابل للتنفيذ ما لم يندرج في رؤية أشمل وأوسع للهيكلة الجديدة للأمم المتحدة. وهو هيكل ضروري لتعزيز فعاليتها.

ختاما، سيدي الرئيس، أود القول إن الأمم المتحدة منتدى لا غنى لنا عنه في هذا العالم المعاصر. إلا أن من واجبنا نحن أن نفث دما جديدا في هيكله تعزيزا للقوى الإيجابية في مواجهة قوى الدمار والرعب.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):
أود في البداية الإعراب، بالنيابة عن حكومتي، عن تعاطفنا العميق وتعازينا القلبية لشعب وحكومة إندونيسيا على الخسارة الفادحة التي عانوها نتيجة للهجمات الإرهابية الأخيرة. وتمتد تعازينا كذلك إلى تلك الدول التي فقدت مواطنيها في هذا الهجوم البشع.

وكما فعل نائب الممثل الدائم لأيرلندا، الذي سبقني إلى التكلم، أود كذلك استعارة التشبيه الذي أورده السفير محبوباني من أجل تبيان موقفنا الوطني فيما يتصل بعمل مجلس الأمن. ونحن نحري في موازاة قطار متحرك ونطلع أحيانا من خلال نافذة مفتوحة عما يدور في داخله. وفي بعض الأحيان، نفتح النافذة أكثر ونسأل عن رأينا فيما يجب عمله داخل القطار. ونظرا لعدد الناس الذين يجرون معنا وحقيقة أن معظمهم سيقانا أطول من التي لدينا، لا نستطيع مجرد التفكير في القفز إلى داخل القطار، على أمل أن أولئك الذين يجرون معنا اليوم لن ينسوننا وينسوا الجارين الآخرين غدا،

التزام الأطراف في أي نزاع معين باحترام حقوق الإنسان وبالإفراج دون تأخير عن كل السجناء الذين قد تكون محتفظة بهم.

السلام يجب أن يعود بالفائدة الفورية على المشاركين فيه. ويجب أن يشعروا بآثاره الإيجابية، وبالتالي، يتوفر عندهم الحافز للإسهام في تعزيز السلام. ولهذا، في رأينا، الجوانب الإنسانية لصون السلم أساسية. ونحن نشعر بالارتياح إزاء الأهمية التي يوليها المجلس الآن لهذه الجوانب. ونحن نأمل مخلصين أن يقدم المجتمع الدولي دعما قويا لأنغولا لتمكينها من مواجهة المشكلات الإنسانية التي ظهرت أمام أعيننا من خلال وسائط الإعلام في أعقاب تسوية الصراع هناك.

مناسبة نظرنا في هذا التقرير، من المهم أن يكون هناك حوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. لكن من المهم أيضا أن يحترم توزيع الاختصاصات بين هاتين الهيئتين، على النحو الذي نص عليه الميثاق، احتراما تاما. والتوازن الشامل لمنظمتنا يعتمد على هذا.

وهذه أيضا فرصة للوفد المغربي لكي يؤكد على أننا نقدر رغبة مجلس الأمن في الشفافية والجهود التي بذلت لإشراك البلدان المساهمة بقوات، بما فيها بلدي، في عمليات صنع القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

والآن، فيما يتعلق بإصلاح المجلس، وهو موضوع يثار دائما لكنه لا يزال بعيد المنال مثل وحش بحيرة "لوخ نيس"، نود أن نقتصر على التذكير بأننا لا نؤيد توسيع حق النقض، لأن هذا من شأنه ببساطة أن يؤدي لتفاهت الاستخدام المعقد فعلا لهذا الحق داخل المجلس. وما يهم فعلا، ما دام أي تنقيح للميثاق يعتمد على موافقة الأعضاء الدائمين الخمسة، هو تجنب أي سوء استخدام لحق النقض.

حقيقة تحت ولاية سلطة مختلفة، هي جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية. ومن ثم، كان من الضروري للمجلس الاستماع للدول الأطراف - فضلا عن كل دولة عضو في المنظمة - نظرا إلى المضامين الأوسع للمناقشات بشأن وظائف وسلطات المجلس.

وفي هذا المنعطف، نود كذلك الترحيب بعقد النقاش المفتوح فيما يخص الوضع في العراق، وهو النقاش الذي بدأه المجلس هذا الصباح. ولن يكون عمل الأمم المتحدة بشأن هذه القضية ذا مصداقية ما لم يتمتع بدعم سياسي واسع جدا من عموم الأعضاء.

ومن ثم فإن المناقشات المفتوحة أمر هام، وقد ازداد عددها بمرور السنوات. ومع ذلك، ورغم أهمية هذه المناقشات تتساءل إذا كان ممكنا أن نعقد اجتماعات أكثر ذات صيغة تفاعلية حتى يشارك فيها بقية الأعضاء. وسيكون المزيد من التفاعل مفيدا جدا بالتأكيد. ونذكر أن هناك حدودا لمثل هذه الصيغة، لكن ربما يكون النقاش السنوي بشأن هذا الموضوع فرصة طيبة لاختبار تلك الصيغة، مثلا من خلال فريق، مما يمكن أعضاء المجلس من تقديم التقرير السنوي والانخراط في حوار مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن أية قضايا يثيرها التقرير. ونلاحظ أن ذلك سيجتذب اهتماما كبيرا ويقتضي عملا إضافيا للمجلس - فضلا عن أنه سيلقي بمطالب جديدة على موارد الأمم المتحدة - لكن ليس بأكثر من الـ ١٢ ساعة من النقاش الذي أوشك على الاحتتام. وقد يكون ذلك إضافة هامة جدا لممارسة المجلس الحالية، مما يعزز مركزه وأداءه. فالمناقشة الودية - كما ظل يطلق عليها - بين المجلس والجمعية أمر لا محالة منه، وهي لدرجة ما، أمر صحي، لكن لا بد من تقرير دعائمها بالفهم المشترك بأن الهيئتين يحتاجان بعضهما لبعض.

عندما يستطيعون القفز داخل القطار بأنفسهم. وعندما نتكلم إلى شعوبنا، نخبرهم بأن القطار "قطارنا"، وهو في آن واحد ما يجعلنا مليونين بالاعتزاز ونشعر بأننا كالمطفالين.

وينظر إلى مجلس الأمن بصورة واسعة على أنه الأمم المتحدة. وكثير من الناس خارج هذا المبنى إما أنهم لا يعلمون أن هناك ما هو أكثر من مجلس الأمن في هذه المنظمة، أو أنهم لا يفهمون جيدا لماذا تعلق الدول أهمية كبيرة على عمل الأمم المتحدة إذا لم يستطيعوا الاضطلاع بدور نشط في اتخاذ أكثر قراراتها أهمية. ومراعاة لهذه الحقيقة، ينبغي أن نعمل من أجل هدفين: تعزيز صلة الجمعية العامة وضمنان تمتع عمل المجلس بمساندة قوية من المجتمع الدولي بأسره. ولا يستطيع سوى ذلك ضمان الصداقية والشرعية السياسية للمجلس في المدى البعيد. وتتركز هذه الشرعية على وجه الدقة هنا، في هذه القاعة، حيث تجتمع الدول كافة للسعي من أجل مقاصد الميثاق. وتصادف تزامن هذين الهدفين في النقاش الذي كاد أن يختم.

وتمثل مساءلة المجلس أمام العضوية بأسرها واحدا من أكثر المعالم أهمية لضمان صدقية وشرعية المجلس في المدى الطويل، وذلك ما يجعل هذا النقاش ذا صلة بهذه الدرجة ونحن نقدر عزم المجلس على النظر في نتائج النقاش من أجل تحقيق المزيد من التحسينات. ومع ذلك، لا يمكن ضمان المساءلة من خلال ممارسة سنوية فحسب، خاصة مع مراعاة عدد القضايا التي على المجلس التعامل معها والطابع بالغ الحساسية لكثير من القضايا قيد نظره. وإذا كان المجلس سيقوم حقيقة بالعمل بالإبادة عن العضوية في مجملها، ينبغي أن يحدث تفاعل مستمر، خصوصا بشأن الأمور الحساسة.

وعندما عقد المجلس المشاورات التي أدت في نهاية الأمر إلى اعتماد القرار ١٤٢٢ (٢٠٠٢)، مثلا، وجد نفسه في وضع يتسم بالمفارقة وهو إصدار حكم بشأن ما هو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد احتتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البندين ١١ و ٤٠ من جدول الأعمال. رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

ونحن شاكرون جدا لتلك الوفود التي استهلكت التغييرات البارزة في تقرير مجلس الأمن لهذه السنة. وتشكل تلك التغييرات خطوات هامة في سبيل التفاعل المنشود والضروري فعلا بين المجلس والجمعية العامة. ونأمل أن يكون ممكنا إجراء المزيد من التغييرات، وأن يعالج المجلس بالتصميم المشترك قضايا الشفافية والصدقية والفعالية.

وفي عشية الذكرى العاشرة لإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية لا يبدو هناك سوى سبب قليل للاحتفال. ومع ذلك، هناك جوانب إيجابية، وتنبع كثير من التحسينات في مناهج عمل المجلس، مباشرة أو بطريق غير مباشر، من العمل الذي قام به الفريق العامل. وتلك التغييرات تمهد الأرضية للإصلاح الشامل الذي ظللنا نناقشه طوال هذا الوقت. ومهما يكن، فالرحلة ليست هي المكان المقصود بالرحلة.

وسيوافق كل واحد بأن المجلس لم يعد يعكس حقائق اليوم. وإذا استمر تكوينه تذكيرا بأزمان مضت، فستتقاصر قامته لا محالة. وقد كانت مناقشات الفريق العامل معقدة جدا. ومع ذلك، في النهاية تختزل في حقيقة بسيطة: وهي أن مسألة حق النقض تأتي في لب الإصلاح الشامل. ومن ثم، فإن إمكانية إحراز المزيد من التقدم هي أمر رهين بإيجاد الإرادة السياسية لتعزيز شرعية المجلس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لقد استمعنا للمتكلم الأخير في النقاش بشأن البندين ١١ و ٤٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/57/2 والتصويب ١ بالصينية، والانكليزية، والإسبانية؟

تقرر كذلك.